الملحق "د"

موضوع التأمين الصناعى

١ — نواحى الموضوع من الوجهة العامة

١ — التأمين على الحياة معناه دفع رسوم متفق عليها فى فترات منظمة إلى هيئة تزاول التأمين بقصد الحصول من هـذه الهيئة على مبلغ معين متفقا عليـه فى حالة وفاة الشخص المؤمن على حياته أو فى حالة بلوغه سنا معينة متفق عليها .

وسنسمى فيما بعد الشخص المؤمن على حياته بـ " الحياة المؤمنة " كما سنطلق أيضا على الشخص الذى يتعهد بدفع الرسوم اسم " المقدم " . والتأمين الصناعى هو ذلك النـوع من التأمين على الحياة الذى يدفع الشخص له رسوما فى فترات تقل مدتها عن شهرين ويقوم محصلون بالانتقال من بيت إلى آخر لجباية هـذه الرسوم . ويزاول هـذا النوع من التأمين أما شركات التأمين بحسب التعريف المذكور فى قانون شركات التأمين الصـادر فى سنة ١٩٠٩ ،أو جمعيات الأخاء المسجلة طبقا لقانون جمعيات الأخاء الصادر فى سنة ١٨٩٦ ويطلق على الشركة التى تمـارس هذا النوع من العمل اسم " شركة للتأمين الصناعى " ويتعين عليها أن تكون مسجلة طبقـا لقوانين الشركات أو قوانين جمعيات الصناعة والادخار أو تسجل بموجب قانون خاص ويطلق على جمعيات الأخاء التى تزاول هذا التأمين اسم " جمعيات التحصيل " .

٢ — ويوجد فى الوقت الحاضر ١٤ شركة ، ١٤٦ جمعية تقوم بأعمال التأمين الصناعى والفرق الأصـلى بين التأمين الصناعى وبين الأنواع الأخرى للتأمين على الحياة هو فى الطريقة التى تدفع بموجبها رسوم التأمين . كما يوجد أيضا فرق آخر بينهما وذلك فى الأغراض التى يجيزها القانون لكل منهما لحصول التأمين .

ويجوز لكل شخص (ذكرا أو أنثى) فى جميع أنواع التأمين على الحياة أن يؤمن على حياة نفسـه (أو نفسها) أو حياة زوجته (أو زوجها) بدون قيود على قيمة

مبلغ التأمين . وفضلا عن ذلك ففى كل حالة من حالات التأمين العادى على الحياة يتحتم وجود فائدة مالية على المبالغ المدفوعة تبدأ عند ما يسرى التأمين ويجوز ألا يزيد مبلغ التأمين عن مبلغ الفوائد المالية السالفة الذكر . .

وطبقا للجزء ٣ من قانون التأمين الصناعى الصادر فى سنة ١٩٢٣ قد جعل من ضمن اختصاصات الجمعيات والشركات التى تزاول أعمال التأمين أن أجيز لها اصدار عقود تأمين تشمل النص الآتى : "تدفع مبالغ للتأمين عن مصاريف الجنازة الخاصة بالوالدين أو الطفل أو الجد أو الحفيد أو الأخ أو الأخت" والجزء السالف الذكر ينطبق فى معناه على ما هو مذكور بالجزء رقم ٣٦[1] من قانون شركات التأمين الصادر فى سنة ١٩٠٩ وقبل سنة ١٩٠٩ كان لا يسمح بالتأمين على حياة الغير إلا فى حالة الوالدين عند ما يؤمنان على حياة طفلهما طبقا لقانون جمعيات الإخاء الصادر فى سنة ١٨٩٦ الخاص بمصاريف الجنازة وكانت قيمتها محدودة طالما كان عمر الطفل أقل من ١٠ سنوات .

وقد بدأ التأمين الصناعى فى الأصل كتأمين للحصول على مصاريف الجنازة وكان الذين يشتركون فى هذا التأمين هم الأشخاص ذوو الأجور الضئيلة الذين لا يسمح دخلهم المحدود بالقيام بأعباء هذه المصاريف عند حدوث حادث . وقد سبق فى سنة ١٨٧٤ أن أشارت اللجنة الملكية التى كانت مكلفة بحث موضوع جمعيات الإخاء فى تقريرها فى هذا الشأن فقالت : " إن أغلبية جمعيات التحصيل ما هى إلا جمعيات لدفن الموتى كما أن أغلبية جمعيات دفن الموتى ماهى إلا جمعيات تحصيل" وقد اعترف رسميا فيما بعد بوظيفة التأمين الصناعى فى القيام بتنفيذ طلبات الأشخاص ذوى الدخل المحدود بقبولهم فى التأمين على مصاريف الجنازة وذلك بأن جعل لعقود التأمين (المبرمة بواسطة المحصلين) صفة رسمية فى هذا الشأن .

وقد أشرنا فيما بعد فى البنود من ٥٤ — ٥٧ عند الكلام على حالات "التأمين على حياة الغير" الى الظروف التى نشأ عنها توسيع اختصاصات هيئات التأمين الصناعى فى سنة ١٩٠٩ . وقد زيد فى هذه الاختصاصات أيضا فى سنة ١٩٢٩ طبقا لقانون التأمين الصناعى و جمعيات الإخاء الصادر فى سنة ١٩٢٩ بالسماح للأقارب الذين لهم الحق فى التأمين لمصاريف الجنازات طبقا لقانون سنة ١٩٢٣ فى أن يبرموا لفائدتهم من الوجهة المالية عقود تأمين على حياة الآخرين .

٣ — وفضلا عن الفارق القانونى بين التأمين العادى والتأمين الصناعى على الحياة فيما يختص بالطريقة التى تجبى بها الرسوم أو بالأغراض المسموح بها لحصول التأمين كما سبق ذكره فان هناك فوارق مهمة أيضا فيما يختص باجراءات التأمين .

(ا) ففى عقود التأمين الصناعى لا يكشف طبيا على الأشخاص الراغبين فى التأمين وانما تكتفى جميع هيئات التأمين بأن تطلب من (المقدم) شهادة رسمية تدل على أن صحته جيدة وذلك فى حالة التأمين على حياة نفسه .

أما فى حالة التأمين على حياة الغير فمعظم الهيئات السالفة الذكر (ماعدا القليل منها وأهمها شركة برود نشيال حيث تطلب تقديم شهادة عن الحالة الصحية من واقع اعتراف الشخص واعتقاده) تطلب من (المقدم) شهادة تدل على أن صحة الشخص المطلوب التأمين عليه جيدة .

وقد جرى العرف على أن يقوم مندوب التأمين بملء كل أو معظم خانات استمارة طلب الاشتراك فى التأمين ولقد نص الجزء ٢٠ (٤) من قانون التأمين الصناعى سنة ١٩٢٣ على قانونية هذه الاستمارة فأشار إلى أنه فى حالة انتفاء حدوث غش من ناحية "المقدم" فانه لا يجوز أن يكون عقد التأمين محل طعن من ناحية شرعيته أو صلاحيته على أساس وجود خطأ فى البيانات المذكورة بالاستمارة من وجهة الحالة الصحية إلا إذا أثير هذا النزاع فى بحر سنتين من تاريخ العقد المذكور ويكون الطعن فى هذه الحالة منصبا على أساس تحقيق الحالة الصحية عند تقديم الطلب .

(ب) فى التأمين الصناعى لا يحتاج الأمر إلى موافقة الشخص المطلوب التأمين عليه .

أما فى حالة التأمين العادى على الحياة فان موافقة الشخص متضمنة بطبيعة الحال قبوله توقيع الكشف الطبى عليه والاجراءات الضرورية الأخرى الخاصة بهذا التأمين والتى تبرهن على اهتمامه به .

(ج) لا تتضمن عقود التأمين الصناعى أى حق فى الحصول على نصيب من الأرباح و بعبارة أخرى أن نظام عقود التأمين التى تدر ربحا (وهوالنظام المتبع فى معظم عقود التأمين العادى على الحيـاة) غير متبع فى حالات التأمين الصناعى . وإنما المتبع فى "جمعيات التحصيل" هو توزيع جزء من المبلغ الفائض من ميزانيتها على الأعضاء بصفة نصيب فى الأرباح .

وفضلا عن ذلك فان أكبر الشركات (برود نشيال) قـد خصصت منذ عام ١٩٠٧ لحاملى عقود التأمين نصيبا (مقداره ٧٥ ٪ الآن) فى الأرباح التى تفيض عن مبلغ معين يخصص لحصص حاملى الأسهم .

وتقوم الشركات الأخرى عادة بتخصيص جزء من أرباحهما لحاملى عقود التأمين وإنمـا بنسب تقل فى معظم الحالات عن نسب شركة برود نشيال .

٤ — ويرجع تاريخ نظام تحصيل الأقساط الخاصة بالتأمين ضد مصاريف الدفن الى ما قبل مائة عام . وأقـدم الجمعيات والشركات التى لا تزال تزاول هذا العمل هى جمعية برستون شيلى حيث تأسست سنة ١٨٣٠ وشركة برود نشيال التى تأسست عام ١٨٥٤ هذا ولم تبلغ أعمال التأمين الى مستواها الحالى إلا فى العهود الاخيرة فقط .

فقد بلغ مجموع دخل جميع هيئات التأمين الصـناعى من الرسوم فى عام ١٩١٠ ربع مجموع دخلها فى عام ١٩٣٩ وقد زادت فى الوقت الحاضر زيادة عظيمة .

وبلغ فى سـنة ١٩٣٩ عدد عقود التأمين الصناعى النافذة فعلا ١٠٣ مليون عقدا أى بواقع ٢ ¼ عقد لكل رجل وامرأة وطفل فى بريطانيا . وبلغت المبالغ المؤمن لها حوالى ١٦٦٨ مليون جنيه ورأس مال التأمين حوالى ٤٥٥ مليون جنيه كما بلغت مقدار المبالغ التى صرفت عند الوفاة بنحو من ٢٤ مليون جنيه والمبالغ التى صرفت عنـد ميعاد استحقاقها بحوالى ١١ ½ مليون جنيه ومقدار الرسم التى حصلت بأكثر من ٧٤ مليون جنيه ومصاريف التنظيم حوالى ٢٤ مليون جنيه ولا يدخل فى ذلك حصص الأرباح لحملة الأسهم وقد بلغ مقدارها أكثر من ١ ¾ مليون جنيه بعد تسديد ضريبة الدخل ومقدارها ١,٦ مليون جنيه . وفضلا عن ذلك فقد حصلت هذه الشركات والجمعيات فى تلك السنة حوالى ٢٠ مليون جنيه من الفوائد الناتجة من استثمار أموالها .

٥ — وقد بلغ مجموع الدخل من الأقساط فى سنة ١٩٣٩ حوالى ٧٤ مليون جنيه كما سبق ذكره وهو عبارة عن مجموع البنسات وأنصاف الشلنات والشلنات التى جمعت أسبوعيا من نسبة كبيرة من السكان ببريطانيا . وتبين الجداول التى تصدرها هيئات التأمين مقدار المبالغ التى يمكن للشخص أن يؤمن للحصول عليها وفئات الرسوم الأسبوعية الواجب دفعها فى كل حالة وذلك طبقا لكل سن على حدة .

وهى مثلا بنس واحد اسبوعيا للحصول على مبلغ ١٥ جنيها فى حالة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٠ ، ٤ بنس أسبوعيا (عند ما يكون سن طالب التأمين ٣٠ سنة) للحصول على مبلغ ٨ شلن ٣١ جنيها أنجليزيا و ٩ بنس أسبوعيا (عند ما يكون سن طالب التأمين ٥٠ سنة) للحصول على مبلغ ١ شلن ٣١ جنيها أنجليزيا و ٢ بنس و ١ شلن أسبوعيا (عندما يكون سن طالب التأمين ٦٠ سنة) للحصول على مبلغ ٢ شلن و ٣٠ جنيها أنجليزيا وهكذا .

وهذه الفئات هى خاصة بعقود التأمين على الحياة وهى تبلغ حوالى ٨٥٪ من مجموع عقود التأمين كلها وبلغ متوسط قيم الرسوم التى دفعت بموجب هذه العقود فى عام ١٩٤٠ (فى ١٩ هيئة من أكبر هيئات التأمين) حوالى ٣ بنسات أسبوعيا وبلغ متوسط قيم المبالغ المؤمن لها (ويدخل فى ذلك الارباح) ما يقرب من ١٥ جنيها أنجليزيا أما العقود الأخرى فمعظمها عقود تأمين مالية وقد بلغ متوسط فئات رسومها فى عام ١٩٤٠ حوالى ٨ بنسات أسبوعيا كما بلغ متوسط قيم مبالغ التأمين (المبالغ المؤمن لأجلها) بما يقرب من ٢٣ جنيها أنجليزيا . ويرجع السبب فى كثرة عدد عقود التأمين بالنسبة لعدد السكان الى ما يقوم به كثير من الناس من ابرام عقود التأمين بصفة متتالية على حياتهم أو حياة زوجاتهم كلما اضطردت ايراداتهم أو زاد دخلهم هذا من جهة ومن جهة أخرى فانه جرى العرف فى حالة التأمين على حياة الغير أن كثيرا ما يقوم عدة أقرباء للشخص الواحد بالتأمين عليه ضد مصاريف الجنازة .

الشركات والجمعيات

٦ — تدار أعمال التأمينات كلها بمعرفة ١٤ شركة ، ١٤٦ " جمعية تحصيل " ونصيب الشركات من هذه الأعمال هو $\frac{4}{5}$ مجموع أعمال التأمينات كلها والخمس الباقى من نصيب الجمعيات السالفة الذكر . والمبالغ الخاصة بالرسوم والتأمين

والمبالغ المستحقة عند الوفاة فى كل من الشركات والجمعيات هى بنفس النسبة السالفة الذكر .

وتدفع الشركات $\frac{٧}{٨}$ مجموع المبالغ التى يستحق دفعها بموجب عقود التأمين بينما يبلغ عدد عقودها حوالى $\frac{٣}{٤}$ من مجموع عدد العقود كلها مما يدل على أن متوسط مبالغ التأمين فى عقودها أكبر منه فى الجمعيات المذكورة .

وجمعيات التحصيل مقيدة بشروط لا تسرى على الشركات . فلا يجوز لها إصدار عقود تأمين ولو كان على حياة الشخص نفسه باكثر من ٣٠٠ جنيه أو السماح لأى شخص بأن يؤمن حتى على زوجته (أو زوجها بحسب الحالة) باكثر من المصاريف المناسبة للجنازة ولا تدفع " جمعيات التحصيل " حصص أرباح طبقا للائحتها الداخلية وهى معفاة من الضرائب وهى مسجلة طبقا لقوانين جمعيات الإخاء . وتستعمل أغلب هذه " الجمعيات " كلمة " إخاء " فى عنواناتها بجانب كلمة " تحصيل " التى يتطلب القانون استعمالها . وقد ذكرناها فى هذا المقام باسم " جمعيات تحصيل " وقصرنا استعمال " اسم " جمعيات الاخاء على الجمعيات التى لاتزاول أعمال التحصيل والتى تقصر عملها بوجه عام على المسائل الخاصة بالمرض والجنازات .

وأكبر شركة تزاول أعمال التأمين الصناعى هى شركة بوردنشيال للتأمين ليمتد إذ يبلغ دخلها من رسوم التأمين مجموع ما يجبى من الرسوم فى جميع أنحاء البلاد من التأمين الصناعى . ويختلف نظام العمل فى هذه الشركة فى نواح مهمة عن باقى الشركات الأخرى .

أما الثلثان الباقيان من مجموع المبالغ المتحصلة من الرسوم فان معظمها يجبى بمعرفة ٢٥ شركة وجمعية منضمة فى اتحاد هيئات التأمين الصناعى على الحياة وقد بلغ فى سنة ١٩٣٩ عدد من استخدمتهم كل من البوردنشيال والشركات والجمعيات السالفة الذكر للعمل خارج المكاتب حوالى ٦٠ ألف مندوب "جوالين" يعملون كل الوقت (منهم ١٦٢٤٩ من شركة البرودنشيال، ٤٣٣٠٠ باقى الشركات المنضمة الى الاتحاد المذكور) . وعلاوة على ذلك فقد استخدمت شركة البرودنشيال حوالى ١٢٠ موظفا (للعمل بعض الوقت) واستخدم الاتحاد حوالى ٥٩٤٩ موظفا (يعملون بعض الوقت أو فى أوقات فراغهم من عملهم الأصلى)

أما الشركات والجمعيات الأخرى الباقية فقد استخدمت حوالى ٥٠٠٠ مندوب (كل الوقت) منهم حوالى ٣٥٠٠ مستخدم فى الشركة المعروفة بجمعية التأمين التعاونى ليمتد .

ويمكن القول أن المجموع الكلى لعدد المندوبين الذين كانوا مستخدمين (كل الوقت) عند نشوب الحرب هو ٦٥ ألفا .

٨ — تقوم معظم الشركات وجمعيات التحصيل الكبرى بالتأمين العادى على الحياة ، علاوة على التأمين الصناعى . ويجرى ، الى حد كبير ، مع حاملى عقود التأمين الصناعى ، ومقداره بسيط نسبيا ويقوم به المحصلون . ويعتبر ضمن الأعمال العادية حيث إن رسوم التأمين تدفع كل ثلاثة شهور أو فى فترات أطول . ولكنه يختلف عن أعمال الشركات التى لا تقوم بالتأمين الصناعى ، لأن المبالغ المؤمن بها هى فى العادة أقل ، وأن الرسم غالبا ما يحصل محليا أو يرسل بالبريد .

ففى شركة برود نشيال أكثر من ثلاثة أرباع العقود فى الفرع العادى هى لمبالغ تقل عن ٣٠٠ جنيه أنجليزى . وقد زادت قيمة الرسوم العادية للفرع من ٤٨١٢٢٦٨ جنيها أنجليزيا فى سنة ١٩١١ الى ١٤٥٩٨٣٩١ جنيها انجليزيا فى سنة ١٩٤١ وهو حوالى ٦٠٪ من رسوم التأمين الصناعى .

وفى "جمعية التأمين الصناعى" فأن نسبة كبيرة من الأعمال العادية عبارة عن عقود بمبالغ ٢٠٠ جنيه انجليزى أو أقل . ولقد زادت رسوم التأمين فى فرعها العادى خلال الثلاثين سنة الأخيرة الى ضعف الرسوم بفرعها الصناعى والذى قد بلغ فى سنة ١٩٤١ — ١٨١٦٧١١٢ جنيها انجليزيا وهو حوالى ٤٠٪ من التأمين الصناعى .

وأن ثلث أعمال التأمين على الحياة فى المملكة تقوم به "شركة برونشيال" وهيئات التأمين الصناعى بينما تقوم بعض الشركات بأنواع أخرى من التأمين على نطاق كبير فى المملكة والخارج .

٩ — ومعظم الشركات والجمعيات الرئيسية ، خلال الثلاثين عاما من نموها السريع ، أرتبط سيرها أرتباطا وثيقا بالتنظيم الذى أقره قانون "التأمين الصحى الأهلى" فى سنة ١٩٤١ أو بمعنى آخر كونوا "جمعيات معتمدة" يسير عملها مرتبطا

بأعمالها الرئيسية وبنفس هيئة موظفى التحصيل . وتشمل الآن الجمعيات المعتمدة التى من هـذا النوع ، ما يقرب من نصف عدد الأشخاص الذين يشملهم التأمين الصحى :

١٠ — وعلاوة على الأبحاث التى سبق إجراؤها بواسطة اللجـان كتلك التى قامت ببحث " جمعيات الاخاء وإنشاء المساعدات " فى السنوات من ١٨٧٢ إلى ١٨٧٤ واللجنة المنتدبة من مجلس العموم فى سنة ١٨٨٩ ، فان أعمال التأمين الصناعى أصبحت موضوع تقريرين رسميين خاصين فى مدى الخمسة والعشرين سنة المـاضية .

فأحد هذين التقريرين قامت به " اللجنة الحكومية لفحص موضوع شركات التأمين الصناعى وجمعيات التحصيـل " برئاسة اللورد بارمور وقدمت تقريرها فى سنة ١٩٢٠

والتقرير الآخر قامت به " اللجنـة الحكومية لبحث موضوع التأمين الصناعى والتأمين على حياة الأطفال الذين تقـل سنهم عن عشرة سنوات " برئاسة السير بنيامين كوهين وقدمت تقريرها فى سنة ١٩٣٣

٢ — المحصلون وشروط استخدامهم

١١ — والميزة الظاهرة فى التأمين الصناعى ، هى استخدام المحصلـين لتسلم الرسوم بالمرور على المؤمنين فى ديارهم . وهؤلاء المحصلون هم فى الحقيقة أهم عوامل وأسس انتشار أعمال التأمين . ولا يقصد بذلك أنهم كل شىء فى ذلك . وأجور هؤلاء المحصلين تكون جزءا كبيرا من مجموع المصاريف الادارية كما أن الشروط التى بمقتضاها تدفع هذه الأجور تؤثر حتيثا على كيفية سير العمل .

١٢ — وفيما يختص بالمندوبين وشروط استخدامهم يجب التفرقة بين شركة برودنشيال والشركات الأخرى وجمعيات التحصيل .

١٣ — فشركة برودنشيال تتبع " نظام المجموعات " بمعنى أنه يخصص لكل بضعة شوارع مندوب . ويكافأ المندوبون فى كل عمليـة بمرتب ثابت ، ومبلغ نظير العمل الذى يقومون به ويتعلق " بالجمعية المعتمدة " الخاضعة لقانون

التأمين الصحى الأهلى ، وعمولة نظير أعمال الفرعين العادى والعام ، وحصة فى الأرباح . ولقد قدر متوسط المكافأة الأسبوعية لهؤلاء المندوبين طبقا لضريبة الدخل عن سنة ١٩٣٨/٣٩ على الوجه التالى :

	بنس	شلن	جنيه
مرتب ثابت	٣	١٥	٣
عمولة نظير الأعمال المتعلقة بالجمعيات المعتمدة	١١	١١	—
عمولة نظير أعمال الفرع العادى	٨	٤	—
« « « العام	٤	٥	—
	٢	١٧	٤
حصة أرباح سنة ١٩٣٨	٢	١٦	—
	٤	١٣	٥

وترتبط حصة الأرباح التى تمنح لكل مندوب بكمية العمل الذى ينتجه مما يدفعه الى بذل مجهوده نحو التأمين الصناعى وأنواع التأمينات الأخرى ، رغبة منه فى زيادة دخله ومؤملا الحصول على ترقية ، ولكنه يمنح عادة مرتبا ثابتا نظير قيامه بأعمال التأمين الصناعى التى تجرى فى منطقة محدودة .

هذا ذلك ما كان متبعا قبل الحرب الحالية ، وإنما كاجراء فى ظروف الحرب الحالية قد تعدلت هذه الشروط حديثا فى بعض النواحى .

١٤ — ويختلف نظام دفع المرتبات فى كل شركة عنها فى الأخرى ، إلا أنه يغلب بين المؤسسات الكبرى اتباع نظام منح الموظف مرتبا يزيد أو ينقص تبعا لمقدار انتاجه أو بعبارة أخرى تبعا لمجموع الرسوم المحصلة ، علاوة على منحه مبلغا يتراوح ما بين ١٨ و ٢٤ مرة مقدار رسم التأمين فى العمليات الجديدة ، أو بعبارة أخرى على العقود الجديدة التى تحرر بعد إبطال مفعولها . وهناك شركة واحدة على الأقل ضمن الشركات الأخرى — شركة الرفيوج — تتبع نظام المجموعات .

١٥ — وتتخذ جمعيات التحصيل نظاما خاصا لدفع المرتبات . والطريقة المتبعة فى جمعيات التحصيل الخمس الكبرى ، بحسب ما جاء بتقرير لجنة كوهين

هى " أن يدفع لكل مندوب ٢٥ ٪ من أقساط البوالص الجديدة للتأمين مدى الحياة ، التى تسدد أسبوعيا . وعند اجراء عمليات جديدة يعطى المندوب كل رسوم التأمين عن الـ ١٣ (الى ١٦) أسبوعيا الأولى كمصاريف ، وفى حالات معينة تدفع للمندوب فى فترات منتظمة ، علاوات مالية نظير الزيادة فى الرسوم التى يقومون بتحصيلها كما يدفع له كل نصف سنة مبلغ نظير قيامه بتجهيز قوائم التحصيل وهذا ما تتبعه بعض الشركات . ولقد أدلى اتحاد هيئات التأمين الصناعى على الحياة الى " اللجنة الحالية " ان ما جاء بتقرير لجنة كوهين فى هذا الصدد هو النظام القائم فعلا فى الوقت الحاضر .

ولإتمام البحث فانه من الواجب بيان الفرق بين :

(١) المدفوعات عن التأمينات الجديدة بطريقة الدفع المطلق .

(٢) المدفوعات عن التأمينات الجديدة بطريقة الدفع النسبى .

ويقصد بالحالة الأولى ، ان يدفع للمندوب مبلغ يوازى (حوالى ١٢ مرة) قيمة رسم التأمين الأسبوعى المتفق عليه وذلك بمجرد صدور عقد التأمين وسواء استمر المؤمن فى السداد أم لا .

ويقصد بالحالة الثانية أن يستولى المندوب على عدد معين من رسوم التأمين الاسبوعى ولكنه لا يحصل على ذلك الا اذا قام المؤمن بالسداد .

والأولى طريقة بسيطة لصرف اتعاب هؤلاء المندوبين ، أما الثانية فعبارة عن اتعاب لا تدفع الا بعد استلام عدد من رسوم التأمين يوازى على الأقل قيمة الاتعاب السالفة الذكر .

وهناك اختلافات فى هذا الشأن بين الجمعيات من ناحية اختيار احدى الطريقتين المذكورتين كما ان هناك اختلافات فى وجهات النظر بالنسبة لذلك بين الادارة الرئيسية من جهة وهيئة الموظفين من جهة أخرى .

استثمار دفاتر التأمين

١٦ — وهناك عنصر حيوى يتعلق بمالية وادارة جمعيات التحصيل وهو " استثمار دفاتر التأمين " ويقصد بذلك الحق الذى يمنح للمندوب ، طبقا لقواعد الجمعية ، أو لوريثه الشرعى فى حالة وفاته — لترشيح من يخلفه فى العمل .

وقد ترفض الجمعية أى خلف خاص يكون غير لائق للعمل ، ولكن حق المندوب فى تعيين الخلف قد أتاح له أن يبيع " دفتر التأمين " ويعلن عن بيع دفتره فى الصحف التجارية ، بأسعار هى فى الغالب حوالى ٣٠ مرة قدر الرسوم الأسبوعية التى يشملها هذا الدفتر .

فلو فرضنا أن دفترا يحصل المندوب بموجبه رسوما قدرها ١٥ جنيها انجليزيا أسبوعيا وقدر للمندوب أجر عن مختلف أنواع التأمين قدرها ٥ جنيهات انجليزية ، او أقل اسبوعيا ، فانه يمكن بيعه بمبلغ ٤٥٠ جنيها انجليزيا ، وقد يباع بثمن أعلى كألف جنيه انجليزى مثلا .

ولا يقتصر وجود نظام استثمار دفاتر التأمين فى الجمعيات الكبرى فحسب بل يوجد فى شركات أخرى مثل " رويال لندن ميوتول " وفى " بلاك بيرن فيلانتروبى " (وقد كانتا فى الأصل جمعيتين) وفى " جمعية التأمين التعاونى " .

ولقد تذر " ممثلو اتحاد هيئات التأمين الصناعى على الحياة " ان استثمار دفاتر التأمين تدر الآن اكثر بقليل من ثلث المجموع الكلى لدخل رسوم التأمين الصناعى ، وتمثل قيمة تزيد على ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه انجليزى هى فى أيدى المندوبين .

وبالنسبة لكل من الثلاث الهيئات الكبرى المشتركة " ليفربول فيكتوريا " و " رويال لندن ميوتول " و " رويال ليفر " فانه توجد جمعيات سجلت أخيرا كشركات ، لغرض تمويل شراء دفاتر التأمين .

وتقرض هذه الجمعيات (وينفذ عملها على موظفى الهيئات السابقة والحالية) الأموال لشراء هذه الدفاتر بفائدة تبلغ عادة حوالى ٧ ٪ أو ٨ ٪ ويحصل على هذه الأموال إما كحصة فى رأس المال بفائدة فى الغالب أكثر من ٨ ٪ أو بطريق الاقتراض .

١٧ — ولقد كان موضوع " استغلال دفاتر التأمين " محل اختلاف وجهات نظر المناقشة بين بعض الرجال المسؤولين سواء من كان منهم يشتغل بالتأمين الصناعى أو خارجه .

فبالنسبة لوجهة نظر لجنة كوهين فان استغلال دفتر التأمين يمثل " قيمة ما يزيد من عمولة المندوبين عن القيمة السوقية لما يؤديه من خدمات " (فقرة ٣٨ من تقرير لجنة كوهين) . وقد أيدت لجنة بارمور هذا المعنى موجزة فى تقريرها .

ومن جهة أخرى يمكن تشبيه " استثمار دفاتر التأمين " تشبيها مناسبا بالطبيب الذى يبيع عيادته بما تدر عليه من دخل سواء بمجهوده الشخصى أو بمجهود طبيب آخر اشترى منه العيادة المذكورة .

وقد أبدى السير جوزيف برن ، المدير العام لشركة برونشيال رأيه إلى لجنة كوهين عند بحث هذا الموضوع حيث وصف هذا النظام بأنه "نظام سيء" على أساس أن اتباعه يؤدى إلى "تضييق المجال فى سبيل تحسين حالة التأمين الصناعى" (تقرير لجنة كوهين) .

ولقد حدث مثل ذلك بالنسبة للجنة بارمور من ممثلى "شركة الرفيوج" إذ قالت أنه ينقص من مقدرة الشركة فى مراقبة الموظفين ولقد كانت شركة الرفيوج فى ذلك الحين فى بدء عهدها باستخدام نظام المجموعات ؛ وكما سيرد فيما يلى ، كان فى مقدورها تخفيض نسبة مصاريفها إلى الحد الذى وصلت اليه شركة برودنشال .

ومن جهة أخرى فان " جمعية التأمين التعاونى " عند نزولها إلى ميدان التأمين الصناعى منذ نحو ربع قرن ، اتخذت استثمار دفاتر التأمين كوسيلة لضمان الحصول على استخدام مندوبين مسؤولين .

١٨ — وتفضل هيئات المندوبين المختلفة نظام استغلال دفاتر التأمين إذ أنه فضلا عن أن هذا النظام من شأنه أن يجعل المندوبين أكثر استقلالا فى علاقاتهم مع رؤسائهم فانه يدعو المندوب إلى الاهتمام بالعمل وبإنشائه على أساس ثابت متين ، ويكون لدى المندوب الدافع الشخصى لزيادة عمله فضلا عن أنه يكون فى مركز أقوى يمكن فيه أن يجابه ضغط صاحب العمل فى طلبه الحصول على أعمال جديدة بأى وسيلة كانت .

ويشبه هذا الوضع فى بعض الوجوه الوضع بين " المحل المتعدد الفروع " و " صاحب المحل الصغير " فلكل مزاياه ومضاره .

أما من الوجهة التى يهتم بها حامل عقد التأمين فان أهمية " استغلال دفاتر التأمين " تنحصر بالنسبة له فى ألا تتغير شروط خدمة المندوب من الوجهة العملية حتى لا تتأثر تبعا لتلك التكاليف الإدارية للتأمين .

وقد استثمر كثير من المندوبين الحاليين مبالغ التوفير فى شراء دفاتر بطاقات التأمين بأمل بيع أو توريث دفاترهم عند ما يعتزلون الخدمة ، وقد كان من نتيجة

الاعتراف باستغلال دفاتر بطاقات التأمين أن تحول حق التحصيل إلى ملكية لها قيمتها السوقية طبقا لشروط عمل المندوب ، ولا يمكن عمليا تعديل هذه الشروط دون موافقته إلا إذا دفع له مبلغ بصفة تعويض ، والجمعيات ليس لديها اعتمادات مخصصة لدفع هذه التعويضات .

١٩ — وتختلف الطرق المتبعة فى دفع المرتبات فى الوقت الحاضر اختلافا كبيرا وغير متساو عن الطرق التى كانت متبعة من قبل ، فقد كان المندوبون فى عهد تقرير بارمور يحصلون تقريبا فى جميع الحالات على نسبة مئوية من قيمة المتحصل الأسبوعى وكانت هذه النسب المئوية تختلف بين ٢٥ ٪ فى الجمعيات و١٥ و٢٠ ٪ فى الشركات كما كانوا يحصلون على مبالغ نظير التأمينات الجديدة وفى كثير من الأحيان كان المندوب يستولى على رسوم التأمين كلها مدة فترة معينة من تاريخ صدور عقد التأمين كمدة الثلاثة عشر اسبوعا الأولى مثلا ، وقد يحدث فى بعض الأحيان أن يتوقف نفاذ العقد الجديد بعد صدوره ، وعلى ذلك فان المبالغ التى كانت تدفع نظير الأعمال الجديدة كانت تتوقف على الزيادة الصافية فى هذه الأعمال ، ولهذا فان شركة برودنشيال كانت تدفع فى ذلك الوقت ١٠ أمثال رسم التأمين الأسبوعى عن كل عقد جديد بشرط أن يكون قد مضى على نفاذ العقد مدة ١٣ أسبوعا و ١٨ مرة قدر الزيادة الصافية فى الحساب المدين الأسبوعى ، وتمثل المبالغ التى تدفع نظير الأعمال الجديدة أكثر من ¼ جملة المرتبات التى تدفعها شركة برودنشيال لمندوبيها . ويغرى هذا النظام (وإن كان يختلف فى تفاصيله) المندوبين على زيادة أعمالهم بأى ثمن ، وفى حالات كثيرة كان لا يتيسر لهم مجابهة مطالب المعيشة إلا إذا قاموا بذلك ، وقد وجدت لجنة بارمور أنها لتحصيل دفتر بطاقات تأمين بمبلغ ١٠ جنيهات انكليزية كانت تدفع شركة برودنشيال لمندوبيها مبلغ ٣٢ شلنا و٦ بنسات أسبوعيا ، وقد قالت فى ذلك "إذا حصل شخص حائز لدفتر من هذه الدفاتر على أجر يكفيه وعائلته فيتعين عليه أن يحتفظ بعدد كبير من العملاء الجدد" كما أوصت اللجنة بتحريم دفع رسوم تحصيل للمندوبين نظير الأعمال الجديدة ، وإحلال بدلا عنها طريقة دفع أجر أسبوعى أدنى محتسب على أساس تحصيل أسبوعى ثابت ومنح عمولة على جميع المبالغ المتحصلة زيادة على ذلك[1]

---

(١) لجنة بارمور فقرة ١٤ و ٤٢

٢٠ — ولم تراع هـذه التوصية فى قانون التأمين الصناعى لسنة ١٩٢٣ الذى صدر بعد تقرير بارمور ، ومع ذلك فانه من المستغرب أن يقرر اللورد بارمور أثناء إحدى مناقشات مجلس اللوردات بهذا الخصوص "اننا لا نجد أى اقتراح تقدمنا به لتنظيم هذا الموضوع إلا وقد أخذ به فى مشروع القانون الحالى" .

ويتضح مما سبق ان هذه التوصية قد نفذتها بحذافيرها شركة برودنشيال كما نفذت شركات أخرى جزء منها فيما يختص بتحول المبالغ التى كانت تدفع نظير العقود الجديدة إلى مبالغ تدفع نظير الزيادة الصافية بعد خصم فترات عدم سريان هذه العقود . أما فى الجمعيات الرئيسية التى لا تزال تسمح للمندوب بأن يحتفظ لنفسه برسوم التأمين عن الأسابيع الأولى بغض النظر عن الفترات التى لا تسرى فيها هذه العقود فإن هذه التوصية لم يعمل بها اطلاقا . وتاريخ هـذه الجمعيات ونظمها المختلفة فى دفع المرتبات يثبت الرأى الذى عبر عنه بحق فى لجنة بارمور[1] ولجنة كوهين[2] وهو أن الاشراف على تنظيم جميع الجمعيات الكبيرة أصبح بايدى المندوبين .

٢١ — تعتبر جمعيات التحصيل نظريا شركات مقتسمة يديرها الأعضاء المؤمنون لديها . والمحصلون فى كل من الجمعيات والشركات يمنعهم القسم الـ٣٣ من قانون التأمين الصناعى من عضوية لجان التنظيم أو مجالس الادارة ولا يجوز لهم الاشتغال باى وظيفة بالجمعية أو الشركة سوى وظيفة مراقب تحصيل فى مناطق محددة . ولا يجوز لهم كذلك حضور الاجتماعات التى تعقدها الجمعيات أو الشركات والوسائل التى وصل بها موظفو الجمعيات إلى ادارتها بواسطة تأثير المحصلين على العملاء قد وصفها بايضاح ممثل الاتحاد الأهلى المندمج للتأمين على حياة العمال عند استجواب السير الفريد واطسون . واذا نظرنا الى الأمر من وجهته الحقيقية لما وجدت غرابة فى ذلك فكل من تقرير بارمور وتقرير كوهين قد قررا بانه لا يوجد أى دليل لرغبة الأعضاء فى ادارة شؤونهم أو الاهتمام بشؤون جمعيتهم .

وليس لدى المواطن العادى الوقت الكافى ليساهم فى أعمال التأمين ضد مصاريف الجنازة . ولهذا فقد كان من المحتم أن تدار الأعمال فى جمعيات التحصيل

---

(١) فقرة ٢١

(٢) فقرة ٢٧

على أساس نقابى للمندوبين ؛ و بعبارة أخرى جمعية لمروجى التأمين أكثر منها للمؤمنين ، وقد كان ذلك محتملا وقوعه بغض النظر عن استغلال " دفاتر بطاقات التأمين " كما كان من الصعب إحداث تغيير كبير فى هيئات تنظيم هذه الجمعيات. وكانت مسألة استغلال دفاتر التأمين من أهم العقبات من الوجهة العملية فى سبيل التغيير المطلوب . و بالرغم من توصيات لجنة بارمور نقد احتفظت هذه الجمعيات بطرقها الخاصة بدفع المرتبات بعد إدخال تعديل طفيف . ولا يزال المندوب يحتفظ لنفسه كليا أو جزئيا بالرسم الأول لعقود التأمين الجديدة حتى ولو توقفت عن النفاذ بعد صدورها بقليل .

الحث على زيادة أعمال التأمين

٢٢ — وقد تغيرت طرق دفع المرتبات فى شركة برود نشيال و بدرجة أقل فى الشركات الأخرى حتى يقل الارتباط المباشر الحالى بين دفع المرتبات وعقود التأمين الجديدة . ولا يعنى ذلك أن الحصول على عقود جديدة لم يبق أهم عمل من أعمال المندوب فالاتحاد الأهلى المندمج الذى سبقت الاشارة اليه يؤكد أن "الحث على زيادة الأعمال" هو أهم شىء بارز فى عبارة المندوب فادارة التأمين تحث المندوبين على توسيع أعمالهم وزيادتها و يقوم هؤلاء بدورهم بالضغط على الجمهور وحثهم على التأمين ، ولقد ضرب المندوبون أمثالا بما يعتبرونه ضغطا مفرطا مما يحدث فى الشركات كشركتى برود نشيال و بيرل — اللتين نظمتا أعمالها وغيرتا من طرق دفع المرتبات وكذلك فى الشركات الأخرى .

والجزء الأكبر من موظفى هيئات التأمين الصغرى ليسوا منضمين الى هذا الاتحاد بل الى نقابات الموظفين الخاصة بهيئات تأمين معينة مشتركة فى مجمع اتحادات التأمين ولما حضر ممثلو هذا المجمع أمام لجنة كوهين لم ينكروا أن هناك " ضغطا شديدا من هيات التأمين على المندوبين للحصول على عقود جديدة " وقد بينوا كذلك فى مذكرتهم التى قدموها الى هذه اللجنة حيث ذكروا "وان كانت أعمال التأمينات تشبه فى وجوه كثيرة أعمال الصناعات الأخرى التى لها مساس بالطبقة الصناعية من السكان فانه توجد فى الأولى عيوب معينة ناشئة عن طرق التنافس الشديدة السائدة فى هذه الصناعة والتى يعرفها الجميع أنها من الوجهة العملية ليست فى صالح الجمهور والمحصلين " .

وقد كان التأمين الصناعى وسيظل دائما صناعة من الصناعات التى تشتد فيها المنافسة والتى تعتمد أصلا على الاكثار من العملاء ؛ فاذا لم يحصل المندوب على كسب من العقود الجديدة التى يبرمها ثم لا يقوم أصحابها بعد ذلك بالسداد فانه لا يربح شيئا إذا لم يتمكن من الحصول على عملاء جدد أو أعمال جديدة بأى وسيلة كانت حيث إنه معين لهذا الغرض بالذات .

وقد بين ممثل اتحاد التأمين الصناعى على الحياة أمام لجنة كوهين أنه يعتقد أن ما قد عبر عنه "بالضغط المفرط للحصول على عملاء للتأمين" ما هو إلا مجرد وسائل تجارية عادية لإدارة عمل ما بنجاح .

٢٣ — ولا يعتبر المحصلون هم العامل الوحيد لزيادة واتساع أعمال التأمين فقد كان يشتغل بهيئات التأمين الصناعية فى عهد كوهين ٢٦٧٥ شخصا خلاف المندوبين ومديرى المناطق والمراقبين المتجولين . وقد أكد ممثلو الاتحاد الأهلى المندمج بأن نشاط هؤلاء المندوبين المتجولين هو العامل الأساسى فيما يعتبرونه إغراقا فى بيع التأمين .

٣ — التكاليف الإدارية

٢٤ — بلغ متوسط ما دفعته شركات التأمين الصناعى وجمعيات التحصيل خلال الأربع السنوات ١٩٣٧ — ١٩٤٠ مبلغ ٢٣,٨٠٩,٠٠٠ ج . ك سنويا للعمولة ولمصاريف التنظيم ، ودفعت شركات التأمين المختلطة مبلغ ١,٨٠٥,٠٠٠ ج ك سنويا أدرج تحت عنوان — كما جاء بتقارير مندوب التأمين الصناعى — "حصص المساهمين الخ..." ودفعت كذلك مبلغ ١,٥٣٥,٠٠٠ ج . ك سنويا كضريبة دخل. وتحسب ضريبة الدخل فى حالة شركات التأمين على الحياة على أساس أرباح الاستثمار بعد خصم مصاريف التنظيم بشرط ؛ ألا تقل الضريبة المدفوعة عن الضريبة المحتسبة على أساس أرباحها التجارية . وتكون مصاريف التنظيم فى حالة التأمين الصناعى كبيرة عادة لدرجة أن الشرط قلما يسرى و بمعنى آخر فان ضريبة الدخل المدفوعة هى فى الواقع ضريبة على الأرباح التجارية . وقد حصل فى شركة واحدة هى شركة برودنشيال فى السنوات القليلة الماضية قبل الحرب أن كانت أرباح الاستثمار أكبر بالنسبة الى كل من مصاريف التنظيم والأرباح التجارية لدرجة أن الضريبة حصلت على أساس أرباح الاستثمار بعد خصم مصاريف التنظيم وليس على أساس الشرط المذكور .

نسبة التكاليف ونسبة المصاريف

٢٥ — لا تعتبر أنصبة المشتركين فى الأرباح ولا ضريبة الدخل — من وجهة نظر الشركات — كمصاريف تنظيم . والأرباح التى توزع على شكل حصص ما هى الا أحد الأغراض التى يحصل الاتفاق من أجلها ، أما ضريبة الدخل فهى حالة لا بد منها فى سبيل الحصول على الأرباح .

أما اذا اعتبرنا الموضوع من ناحية وجهة نظر حامل عقد التأمين الصناعى فان كلا من أنصبة المشتركين فى الأرباح وضريبة الدخل يعتبران جزءا من التكاليف الادارية الخاصة بضمان سلامة التأمين. فاذا لم تكن هناك أرباح ولا ضريبة لأمكن الحصول على نفس عقود التأمين برسوم مخفضة . فكل من أنصبة المشتركين فى الأرباح وضريبة الدخل تبعا لذلك يجب أن يحسب حسابهما فى حالة مقارنة التأمين الصناعى بأنواع التأمينات الأخرى أو فى حالة مقارنة تكاليف جمعيات التحصيل التى لا تدفع أنصبة فى أرباحها ولا ضريبة دخل بالشركات الأخرى التى تدفعها . وعلى ذلك فان العنوان الذى استعمله مندوب التأمين الصناعى وهو "حصص المساهمين الخ" ... ليس بطبيعة الحال هو نفس " أنصبة المشتركين فى الأرباح " فقد وصفت بأنها تشمل كل ما خصص من احتياطى التأمين الصناعى لحصص المساهمين وكل المبالغ المرحلة من هذا الاحتياطى الى حساب الأرباح والخسائر والتى لم تعين وتخصص لأى غرض آخر كاحتياطى الاستثمار مثلا ؛ أما المبالغ المرحلة والتى خصصت لأعمال معينة فتدخل تحت باب " المصروفات المنوعة " . وعلى ذلك فان العنوان المذكور لا يشتمل بالضرورة على كل الحصص المدفوعة للساهمين فى الشركات المختلطة والتى تقوم بأعمال التأمين الصناعى لأن المساهمين قد يتسلمون حصصا من أعمال أخرى غير التأمين الصناعى. ومن جهة أخرى فقد يشمل أحيانا مبالغ ولو أنها لم تخصص للاستثمار الاحتياطى الا أنها قد تستعمل فيما بعد إما لهذا الغرض أو لغرض آخر يعود بالفائدة بطريق مباشر أو بغيره على حاملى عقود التأمين . وعلى كل حال فان العنوان السالف الذكر يمثل المبالغ المنصرفة فى أبواب أخرى عدا ما يعود نفعه على حاملى عقود التأمين. ويجب ضم المبالغ التى تدخل تحت هذا العنوان هى وضريبة الدخل الى مصاريف التنظيم حتى يمكن الحصول على جملة التكاليف الادارية فى التأمين الصناعى من الوجهة التى تهم حاملى عقود التأمين .

الجدول رقم ٢٥ — التأمين الصناعى

فى الأعوام ١٩١٢ — ١٩١٧و١٩٣٧ — ١٩٤٠

التأمين الصناعى فى الأعوام ١٩١٢

اسم الشركات والهيئات التى تزاول أعمال التأمين	النوع	الرسوم (٠٠٠) جنيه		مصاريف تنظيم العمل (٠٠٠) جنيه	
		متوسط ١٩١٢-١٧	متوسط ٩٣٧-٤٠	متوسط ٩١٢-١٧	متوسط ٩٣٣-٤٠
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
البرودنشيال	ا	٨٤٣٧,٣	٢٣٦٠٠,١	٣٣٠٢,٨	٦٠٤٩,٥
التعاونى	—	١٤,٣	٥٣٣٩,٩	٧,١	١٧٦٨,٣
ريفيوج	ا	٢٢٥٨,٢	٦٠١٦,١	١٠١٧,١	٢٠٠٦,١
بيرل	ا	٢٦٣١,٢	٩١٨٩,٧	١٠٩٤,٧	٢٧٦٢,٣
رويال ليفر...	ج	١١٤٧,١	٤٢٢٠,٠	٤٥٣,١	١٦٥٨,٩
لفربول فيكتوريا	ج	١٦٣٣,٨	٦٨٨٨,٦	٧١٨,٧	٢٧٦٦,٨
رويال لندن ميوتوال	ب	١٤٠٥,٥	٥٢٢١,٥	٦٠١,٢	٢١٠٥,٦
سكوتش ليمان...	ج	٤٢٩,٣	١٤٨٥,٣	١٧٦,٦	٥٩٩,٨
ويزليان وجنرال...	—	٧٧٩,٩	١٤٤٢,٩	٣٥٥,٨	٥٨٤,٣
بريتانيك	ا	١٠٨٢,٤	٤٠٣١,١	٤٣٧,٧	١٣١٩,٠
رويال كوبرتف	ج	٨٨,٨	٤٠٤,٦	٤٦,٤	١٧١,٣
جيش الخلاص...	ا	٣١٢,٧	٩٨١,٢	١٤١,٠	٣٣٧,١
بلال بون فيلانثرونيك	ا	١٠١,٥	٦١٥,٧	٤٣,٥	٢٣١,٣
بيونيرليف...	ا	٧٨,٥	١٢٨,٠	٤٢,٠	٤٩,٠
لندن ومانشستر...	ا	٦٩٦,٦	١٩١٢,٨	٢٩٥,١	٧٦٠,٧
١٥ هيئة		٢١٠٩٧,١	٧١٤٧٧,٥	٨٧٣٣,٠	٢٣١٧٠,٠
الشركات الأخرى		٦٦٧,١	٤٧٤,٥	٢٦٨,٧	٢٥٤,٦
الجمعيات الأخرى		٢٩٨,٩	١٠٤٣,٠	١١٥,٢	٣٨٤,٨
مجموع الشركات والهيئات الخ...		٢١٩٦٣,١	٧٢٩٩,٥	٩١١٦,٩	٢٣٨٠٩,٤

أولا — تنقسم الشركات والهيئات الى ثلاثة أنواع كالآتى : (ا) شركات تأمين مختلطة ولاتدخل الشركة التعاونية ويزليان وجنرال تمت فى أحد الأنواع السالفة الذكر. فالأولى غير مسجلة بموجب معينة فى الأرباح الغير ناشئة من الأعمال الصناعية أما فى حالة ويزليان وجنرال فان المبالغ الفائضة لا توزع فقط

ثانيا — نسبة مجموع التكاليف (يشمل ذلك الضرائب) عبارة عن النسبة المئوية لمجموع المبالغ المذكورة

ثالثا — يوجد شركات تزاول أعمال التأمين فى الوقت الحاضر وانما لم تكن موجودة فى أعوام ١٩١٢ — الإدارية الخاصة بها فى أسفل الجدول أمام عنوان "الشركا الأخرى".

رابعا — توجد ٨ شركات مذكورة فى الملحق (ب) من تقرير بارمور لا وجود لها فى الوقت الحاضر وقد شركات السالفة الذكر بالبند ٣ عن عام ٩٣٧ — ١٩٣٨ هى أسفل الجدول فى أسطر منفصلة من أسطر الأرقام ١٩٣٧ — ١٩٤٠ وقد دونت بالطريقة نفسها والسبب عنه .

١٩١٧ و١٩٣٧ الى ١٩٤٠

حصص الأرباح لحاملي الأسهم الخ (٠٠٠ جنيه)		ضريبة الدخل (٠٠٠ جنيه)	التكاليف الإدارية (ولا تشمل الضرائب) (٠٠٠ جنيه)		النسبة المئوية من الرسوم		النسبة المئوية من التكاليف الإدارية الى الرسوم
متوسط ٩١٢–٩١٧ (٧)	متوسط ٩٣٧–٩٤٠ (٨)	متوسط ٩٢٧–٩٤٠ (٩)	متوسط ٩١٤–٩١٧ (١٠)	متوسط ٩٣٧–٩٤٠ (١١)	متوسط ٩١٢–٩١٧ (١٢)	متوسط ٩٣٧–٩٤٠ (١٣)	متوسط ٩٣٧–٩٤٠ (١٤)
٤٤٨,٠	٨١٣,١	٩٠٨,٠	٣٧٥٠,٨	٦٨٦٢,٦	٤٤,٤	٢٩,١	٣٢,٩
—	—	—	٧,١	١٧٦٨,٣	٤٩,٧	٣٣,١	٣٣,١
٣٤,٠	٦٤,٥	٧٩,٧	١٠٥١,١	٢٠٧٠,٦	٤٦,٥	٣٤,٤	٣٥,٧
٥٥,٦	٥٣٢,٥	٢٩٦,٣	١١٥٠,٣	٣٢٩٤,٨	٤٣,٧	٣٥,٩	٣٩,١
—	—	—	٤٥٣,١	١٦٥٨,٩	٣٩,٥	٣٩,٣	٣٩,٣
—	—	—	٧١٨,٧	٢٧٦٦,٨	٤٤,٠	٤٠,٢	٤٠,٢
—	—	—	٦٠١,٢	٢١٠٥,٦	٤٢,٨	٤٠,٣	٤٠,٣
—	—	—	١٧٦,٦	٥٩٩,٨	٤١,١	٤٠,٤	٤٠,٤
—	—	—	٣٥٥,٨	٥٨٤,٣	٤٥,٦	٤٠,٥	٤٠,٥
٢٠,٨	٢٢٢,٥	١٣٥,٤	٤٥٨,٥	١٥٤١,٥	٤٢,٤	٣٨,٢	٤١,٦
—	—	—	٤,٦٤	١٧١,٣	٥٢,٢	٤٢,٣	٤٢,٣
١,٠	٥٠,٠	٢٩,٦	١٤١,١	٣٨٧,١	٥٤,١	٣٩,٥	٤٢,٥
—	٢٥,٣	١٧,٠	٤٣,٥	٢٥٦,٦	٤٢,٩	٤١,٧	٤٤,٥
١,٢	٤,٥	٣,٨	٤٣,٢	٥٣,٥	٥٥,٠	٤١,٨	٤٤,٨
٣,٧	٩١,٩	٦٤,٧	٢٩٨,٨	٨٥٢,٦	٤٢,٩	٤٤,٦	٤٨,٠
٥٦,٣	١٨٠٤,٣	١٥٣٤,٥	٩٢٩٦,٣	٢٤٩٧,٣	٤٤,١	٣٤,٩	٣٧,١
٠,٦	٠,٣	١	٢٦٩,٣	٢٥٤,٩	٤٧,٥	٥٣,٧	٥٣,٩
—	—	—	١١٥,٢	٣٨٤,٨	٣٨,٥	٣٦,٩	٣٦,٩
٥٦٣,٩	١٨٠٤,٦	٣٥٣٥,٥	٩٦٨٠,٨	٢٥٦١٤,٠	٤٤,١	٣٥,١	٣٧,٢

(ب) شركات مقتسمة (ج) جمعيات تحصيل .

قوانين الشركات وإنما طبقا لقوانين الجمعيات الصناعية والادخار ورأسمالها المدفوع صغير وعدد له حصص على حامل عقود الأمين وانما يوزع أيضا جزء منها على حاملي عقود التأمين العادية .

بالعمودين ٩ و١١ بالنسبة للمبالغ المذكورة بالعمود ٤

١٩١٧ وهي كريمشن نيشونليف ، شيلد وبونيند فرندلي وقد ذكر دخلها السنوي من الرسوم والتكاليف

ذكرت الأرقام الخاصة بمجموع دخلها السنوي من الرسوم وبالتكاليف الإدارية الخاصة بها وكذلك بالأربعة الأخرى لانتفاء وجهة المقارنة بين كل منها . والأرقام المذكورة أمام "الجمعيات الأخرى" عن ١٩١٢ — ١٩١٧

بلغ من سنة ١٩٣٧ — ١٩٤٠ على التوالى ٢٧,١٤٩,٠٠٠ جنيها فى السنة أى ٣٧,٧٢٪ من دخل الاشتراكات البالغ ٧٢,٩٩٥,٠٠٠ جنيها . فكان " معدل المنصرف " أقل فى شركة .

كما تقدره الشركة بدون حساب الفوائد المنصرفة للمشتركين وضريبة الدخل ، أما معدل السعر لحاملى البوليسة فكان كما قدر سابقا ٣٧,٢٪ أو ما يقرب من ٧ شلنات و ٦ بنس للجنيه أو ٤ ١/٣ بنس للشلن من الأقساط المدفوعة .

٢٦ — يمكن اعتبار هذه الأرقام متوسطا تقريبا لسائر الشركات بين سنتى ١٩٣٧ ، ١٩٤٠ إلا أنه من الضرورى أن نأخذ كلا من هذه الشركات الرئيسية على حدة ونقارن التكاليف الحاضرة بتكاليف الأزمان الماضية ولقد وردت مواد هذه المقارنات فى جدول ٢٥ الذى يبين متوسط الأقساط السنوية ومصاريف الإدارة وفوائد حملة الأسهم ، والمبالغ الواردة فى البندين الأخيرين المعتبرة مصاريف إدارة والجزء الذى يخص الأقساط من تكاليف الإدارة ، لكل واحدة من الشركات الأحد العشر الموجودة فعلا فى الفقرة ١٩١٢ — ١٩١٧ و ١٩٣٧ — ١٩٤٠ وأيضا لأعظم أربع شركات تحصيل . وأما الشركات القليلة التى لم يرد ذكرها فلم تكن موجودة بين هاتين الفترتين ، يتبقى لدينا عدد كبير من جمعيات التحصيل الصغيرة فهى من ناحية الاحصاء غير مهمة . أما المكاتب المعقود بينها المقارنة فى جدول ٢٥ فيخصها ٩٨٪ من مجموع دخل الاشتراكات فى سنة ١٩٣٧ — ١٩٤٠ وكان يخصها فى سنة ١٩٣٧ ٩٥٪ من العدد الإجمالى للنساسرة المشتغلين كل اليوم . أما الأرقام الواردة عن المدة السابقة لذلك والمستقاة من الجدول الذى نشرته لجنة مارمور فى تقريرها — فانها لا تشمل ضريبة الدخل . لقد أوردنا فى آخر عمود معدل التكاليف بما فيها الضريبة إن وجدت وذلك فى المدة السابقة فقط ولقد رتبنا المكاتب بحسب تلك المعدلات مبتدئين بشركة Prodential لأنها أقل الجميع . فلكى يمكن مقارنة الفترة ١٩١٢ — ١٩١٧ بالفترة ١٩٣٧ — ١٩٤٠ يجب مراعاة أن التكاليف لا تدخل فيها الضريبة .

٢٧ — تدل تلك المقارنة على أنه فيما يقرب من ٢٤ سنة هبطت مصاريف الإدارة (بدون الضريبة) فى التأمين الصناعى من ٤٤٪ من الأقساط الى ٣٥٪ أى من ١٠ بنس و ٨ شلنات لكل جنيه يدفع المؤمن الى ٧ شلنات للجنيه ، وقد يقدر

معدل التكاليف الكلي بما فيه الضريبة أقل من هذا حيث إن متوسط الضريبة كان أعلا فى المدة الأخيرة على أنه مما يلفت النظر فى المقارنة بين الفترة ١٩١٢ — ١٩١٧ والسنين السابقة للحرب .

على أن أهم ما يلفت النظر فى المقارنة بين الفترة ١٩١٢ — ١٩١٧ والفترة السابقة للحرب مباشرة هو ليس فى مجموع المصروفات أو الإيرادات بل فى أدوار التطور التى مرت فيها كل شركة من هذه الشركات وتبرز هذه الظاهرة جلية بالاطلاع على جدول ٢٦ الذى يلخص نتائج شركات برودنشيال التعاون ورفيوج والست الشركات الأخرى الكبيرة وخمس مكاتب تعاونية منها أربعة مكاتب تحصيل و إذا تركنا شركة التعاون Co-operative جانبا الى أن نعود اليها فيما بعد كحالة ذات أهمية خاصة يتبين لنا أن النفقات الادارية لشركة برودنشيال (بخلاف الضريبة) فى الفترة ١٩١٢ — ١٩١٧ بلغت فى المتوسط ٤٤,٤ ٪ من الأقساط . وقد انخفضت هذه النسبة الآن بمعدل الثلث فصارت ٢٩,١ ٪ وهى أقل بكثير من أى مكتب آخر . أما النفقات الادارية لشركة رفيوج عن هذه الفترة (بخلاف الضريبة) فقد بلغت فى المتوسط أكثر من ٤٦,٥ ٪ من الأقساط . وقد انخفضت هذه النسبة الآن بواقع الربع فصارت ٣٤,٤ ٪ . وبلغت النفقات الادارية للشركات الست الأخرى ٤٣,٦ ٪ (بدون الضريبة) وانخفضت بما يقرب الثمن حتى وصلت الآن ٣٧,٩ ٪ . بينما بلغت تكاليف الخمسة المكاتب التعاونية فى الفترة ١٩١١ — ١٩١٧ ١٠ يوازى ٤٢,٤ ٪ ولم يهبط هذا المعدل فى الأربع والعشرين السنة الأخيرة بمقدار يذكر بل ظل بمعدل ٤٠,١ ٪ وقد اعتادت هذه المكاتب تخصيص ٨ شلنات و ٦ بنس من كل جنيه من اشتراكات أعضائها لمواجهة مرتبات موظفيها ، أما الآن فتخصص لهذا الغرض ٨ شلنات من كل ما يقرب من ٤ جنيهات من الاشتراكات

تطور نمو المكاتب المختلفة

٢٨ — وهذا يقودنا الى أبرز ظاهرة فى الجدول ٢٦ . فان شركة برودنشيال قد سارت على سياسة أسخى بكثير من أية شركة أخرى فيما يتعلق بمزايا اعضائها . فهى مثلا لا تطلب ضمانات صحية مشددة فيما يتعلق ببوالص التأمين على الحياة كما

جدول رقم ٢٦

مخلص التأمين الصناعى للفقرتين سنة ١٩١٢ — ١٧ ، سنة ١٩٣٧ — ٤٠

المكتب	دخل الأقساط السنوى			تكاليف الادارة السنوية بدون الضريبة				بما فيه الضريبة	
	١٩١٢ — ١٧	١٠٠٠ جنيه ١٩٣١ — ٤٠	فئة الزيادة (١) ÷ (٢)	المبلغ بـ ١٠٠٠ جنيه ١٩١٢ — ١٧	المبلغ بـ ١٠٠٠ جنيه ١٩٣٧ — ٤٠	النسبة المئوية للدخل ١٩١٢ — ١٧	النسبة المئوية للدخل ١٩٣٧ — ٤٠	المبلغ بـ ١٠٠٠ جنيه	النسبة المئوية للدخل
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)
شركة بروتشيال ... ... Prudeutial	٨٤٣٧٫٣	١٠٠٠٫٠ ٢٣٦٠٠	٢٫٨	٣٧٥٠٫٨	٦٨٦٢٫٦	٤٤٫٤	٢٩٫١	٧٧٧٠٫٦	٣٢٫٩
شركة التعاون ... ... Co-operotiue	١٤٫٣	٥٣٣٩٫٩	٣٧٣٫٤	٧٫١	١٧٦٨٫٣	٤٩٫٨	٣٣٫١	١٧٦٨٫٣	٣٣٫١
شركة رفيوج ... ... Repuge	٢٢٥٨٫٢	١٠٠٠٫١ ٦٠١٦	٢٫٧	١٠٥١٫١	٢٠٧٠٫٦	٤٦٫٥	٣٤٫٤	٢١٥٠٫٣	٣٥٫٧
ستة شركات مالكة أخرى	٤٩٠٢٫٩	١٦٥٨٫٥	٣٫٤	٢١٣٥٫٥	٦٣٨٦٫١	٤٣٫٦	٣٧٫٩	٦٩٣٢٫٩	٤١٫١
خمس مكاتب تعاونية ...	٤٧٠٤٫٥	١٨٢٢٠٫٠	٣٫٩	١٩٩٦٠٫٠	٧٣٠٢٫٤	٤٢٫٤	٤٠٫١	٧٣٠٢٫٢	٤٠٫١
مكاتب أخرى ... ... Other offices	١٦٤٥٫٩	٢٩٦٠٫٤	١٫٨	٧٤٠٫٣	١٢٢٤٫٠	٤٥٫٠	٤١٫٣	١٢٢٥٫٠	٤١٫٤
جميع المكاتب	٢١٩٦٣٫١	٧٢٩٩٥٫٠	٣٫٣	٩٦٨٠٫٨	٢٥٦١٤٫٠	٤٤٫١	٣٤٫١	٢٧١٤٩٫٥	٣٧٫٢

تفعل المكاتب الأخرى . وهى لاتتعدى فى نفقاتها الادارية ثلاثة أرباع ماتنفقه الجمعيات الأخرى فى هـذه الناحية . وهى وحدها من بين الشركات الكبرى التى تضمن لمساهميها نصيبا فى الأرباح . وقد يتبادر للذهن أن هذه الشركة بفضل ما تتبعه من شروط سخية كانت قادرة على اخراج منافسيها من الميدان وأن تسير فى طريق النمو بخطوات أوسع منهم جميعا ولكن العمود الثالث من الجدول يدل على خلاف ذلك فى الحقبة الواقعة بين الفترتين موضوع المقارنة نجد أن هذه الشركة التى تعطى مساهميها أسخى الشروط وأحسنها قد زاد دخلها من الاقساط بما يقل عن ثلاثة أضعاف بينما زاد دخل الست الشركات الاخرى المعتبرة فى الجدول كوحدة متضامنة بما يقرب من ثلاثة أضعاف ونصف . أما جمعيات التحصيل التى لم تحسن شروطها بما يتفق ورغبتها فى توسيع أعمالها والحصول على مشتركين جدد والتى لم تخفض نسبة نفقاتها فقد نمت بما يوازى أربعة أضعاف ويدل الاختبار فيما يتعلق بشركة رفيوج على ابراز هذه النتيجة الغير المنتظرة بصورة أخرى ففى الوقت الذى تخفض نفقاتها الادارية الى نسبة كبيرة وتعامل مساهميها معاملة سخية خاصة باعطائهم حقا فى الأرباح نجد أعمالها تسير بخطوات ابطأ من غيرها ، أما التوسع السريع والنفقات الادارية الكبيرة فى جمعيات التحصيل فيرتبطان ببعضهما رابطة السبب بالنتيجة Cause and effect فان مبدأ منح مكافآت مقابل الحصول على بوالص جديدة من شأنه أن يؤدى الى توسع فى الأعمال والتوسع يؤدى بطبيعة الحال الى زيادة فى النفقات .

٢٩ — بجانب شركتى البريد نشيال ورفيوج قد أوردنا شركة التأمين التعاونية ليمتد منفصلة بجدول ٢٦ . وهذه الشركة شاذة من عدة وجوه فهى باعتبارها شركة التأمين الصناعى الوحيدة المسجلة بمقتضى قانون جمعيات صناديق الادخار الصناعية تتميز بأن نفقاتها الادارية أقل من أية جمعية أخرى رغما عما صادفته من نمو واتساع عظيم . ظاهرة أخرى تتميز بها هذه الشركة هى انها فى انجلترا ليست داخلة فيما بعد ضمن ادارة التأمين الصحى اعنى ان وكلاءها فى انجلترا يقصرون أعمالهم على التأمين الصناعى ولا يتناولون أعمالا للجمعيات المعتمدة ويرجع تاريخ تسجيل هذه الشركة الى سنة ١٨٦٧ ولكن فى سنة ١٩١٨ فقط بلغ دخل اشتراكاتها حوالى ٢٠,٠٠٠ جنيه فقد قررت الحركة التعاونية فى تلك السنة توسيع التأمين الصناعى وكان من شأن ذلك القرار ان جميع الجمعيات التعاونية فى انجلترا

منحت هذه الشركة تسجيلات خاصة للاتصال بأعضائها . ويبلغ رأس مال هذه الشركة الأسمى ١٠٥,٠٠٠ جنيهات عبارة عن أسهم تمتلكها شركة التعاون للبيع بالجملة Co-operative Wholesale Soeicties تدفع عنه فوائد بواقع ٥ ٪ ليس من فرع التأمين الصناعى بل من فروع أخرى من أعمال الشركة ، والفائض من فرع التأمين الصناعى يوزع على المساهمين بعد خصم معاشات معينة للموظفين وتستخدم الشركة الآن حوالى ٣٦٠٠ وكيل يحصلون على مكافآت سخية من ضمنها ٥٠ ٪ من الاشتراكات عن الأربعين أسبوعا الأولى مع حق الفوائد . وترجع قلة النفقات على ما يبدو الى أسباب خاصة أهمها أن مشتركيها من طبقات ممتازة يدفعون أقساطها بسهولة غير معتادة كما يمكن القول أن نموها يرجع الى ثلاثة عوامل متضامنة وهى التجائها فى دعايتها الى عاطفة التعاون والشروط السخية التى تمنحها المشتركين والمكافآت التى تقدمها لوكلائها مما يجعلهم يبذلون قصارى جهدهم بسبب ما يعود عليهم من وراء ذلك من فائدة شخصية .

٣٠ — تحتاج المقارنة الصحيحة لأنواع المكاتب المختلفة من وجهة نظر صاحب البوليسة الى مراعاة الأرباح التجاريه للشركات التى تحصل على مثل هذا الربح والمبالغ التى تدفع فى سبيل ضريبة الدخل وترد هذه المقارنة فى اخر عمود من جدول ٢٥ و ٢٦ وفيها نجد أن معدل التكاليف بما فيه الضريبة لشركة Prudenti al يكاد يكون فى مستوى معدل تكاليف شركة Co-operative التى لا تسمح باعطاء ربح لحملة اسهمها من فرع التأمين الصناعى ولا تدفع ضريبة . فمجموع المنصرف لكل منهما يقرب من ثلث الرسوم ، فما تدخره شركة Prudential من المنصرف يعادل ما تصرفه Co-operative فى الفوائد والضريبة . اما شركة Refuge فتأتى فى المرتبة الثانية لما توجده من مبالغ صغيرة للفوائد فمعدلها ٣٥,٧ ٪ فهو بذلك أقل من معدل أى مكتب آخر . وفيما عدا ثلاث شركات صغيرة نسبيا ترتفع تكاليفها عن ذلك تتراوح معدلات باقى المكاتب الكبيرة بين ٣٩,١ ٪ — ٤٢,٥ ٪

بلا فارق كبير بين الست شركات والشركات التعاونيـة أو الجمعيات فاذا درسنا الشركات الست كوحدة لوجدنا كما هو مبين فى جدول ٢٦ أن معدلها أقل من معدل الشركات الخمس التعاونية الا أنها تعوض ذلك الفرق بمـا تصرفه من الفوائد والضريبة .

مقارنة سنة ١٨٨٧

٣١ — من الممكن والمفيد أن نعود بتاريخ معدل التكاليف حتى الى أبعد من من سنة ١٩١٢ — ١٩١٧ فالجدول ٢٧ يسجل ذلك المعدل لسنة ١٨٨٧ ومصادره مستقاة من محاضر اللجنة المنتخبه البرلـانية Scleet Committee of the House of Comumons التى درست نظم التأمين الصناعى يبين جدول ٢٧ أن معـدل التكاليف للمكاتب التعاونية الرئيسية قد هبط فى مدة خمسين سنة من ٤٤,٢٪ فى حين ازداد دخل الأقساط من اقل من مليون جنيه الى ١٠ مليون تقريبا وليس ذلك الا نتيجة لتوزيع مصروفات المكاتب المركزية على عمل اتسع ثمـانية عشرة مرة .

يدل ذلك على أن معدل تكاليف الشركات الست الكبرى ظل ثابتا ثم أرتفع عن معدل المكاتب التعاونية ثم هبط هبوطا سريعا مع ازدياد معدل الفوائد ازديادا مضطردا ففى مدى الخمسين سنة تضاعفت رسوم الدخل والأقساط بين احدى عشرة واثنى عشرة مرة (أى أقل من تضاعفها فى المكاتب التعاونية) وتضاعفت مصروفات الادارة بين سبع وثمـانى مرات وتضاعفت ربح حملة الأسهم ثلاث مرات تقريبا .

جدول رقم ٢٧

نوع المكتب	الأقساط ١٠٠٠ جنيه	مصروفات والعمولة		فوائد حملة الأسهم الخ		مصروفات وفوائد	
		١٠٠٠ جنيه	نسبة مئوية للاقساط	١٠٠٠ جنيه	نسبة مئوية للاقساط	١٠٠٠ جنيه	نسبة مئوية للاقساط
شركات مالكه :							
١٨٨٧	٤٠٣٢,١	١٧٧٣,٤	٤٤,٠	٦٠,٩	١,٥	١٨٣٤,٣	٤٥,٥
١٩١٢—١٧	١٥٩٠٥,٨	٦٥٢٤,٦	٤١,٠	٥٦٣,٤	٣,٥	٧٠٨٨,٠	٤٤,٦
١٩٣٧—٤٠	٤٥٨٥٩,٠	١٣٢٨٣,٧	٢٩,٠	١٧٧,٩٠	٣,٩	١٥٠٦٢,٧	٣٢,٩
مكاتب مبادله ؟							
١٨٨٧	٩٨٤,٤	٤٣٥,٠	٤٤,٢	—	—	٤٣٥,٠	٤٤,٢
١٩١٢—١٧	٤٦١٥,٨	١٩٤٩,٦	٤٢,٢	—	—	١٩٤٩,٦	٤٢,٢
١٩٣٧—٤٠	١٧٨١٥,٤	٣١٣١,١	٢٠,٠	—	—	٩١٣١,١	٤٠,٠

ملاحظة — الشركات الممالكة فى سنة ١٩٣٧ — ٤٠ هى شركات :

Britannic, London and Manchester, Pearl, Pioneer, Refuge and Salvation Army. وفى سنة ١٩١٢ — ١٧ كانت الشركات الممالكة هى هذه الشركات مضافة إليها شركات British Legal) (التى اندمجت أخيرا فى Britanpic) وشركة British Widows and London General (التى حولت أعمالها أخيرا إلى Prudentiat) . السبع الشركات الواردة أولا هى الشركات الوحيدة التى تؤمن تأمينا صناعيا فى إبان الفترتين والتى تدفع فوائد فى كلا الفترتين فيما عدا شركات Blackburn Philanthrohic التى كانت جمعية تحصيلية ثم صارت شركة فى سنة ١٩١٣ . وكانت الشركات الممالكة فى سنة ١٨٨٧ هى شركات British Workman's and British Legal) (وكلاهما توحدت فى Britannic) Edinburgh and Glasgow و London و London and Manchester (انضم بعد ذلك لشركة Pearl) و Pearl و Prudential Refuge and United Kingdom (انضمت إلى London و Glasgow and Edinburgh فى سنة ١٨٨٩ وأصبحت فرعا من شركة Pearl) هذه هى الشركات الوحيدة فيما عدا شركة Wesleyan التى يقرب أقساطها من ١٠ آلاف جنيه ولقد حلت باقى الشركات فى سنة ١٨٨٧ .

المكاتب التعاونية هى ثلاث جمعيات كبيرة — جمعية Liverpool Victoria Royal Liver and Scottish Legal التى كانت جمعية حتى سنة ١٩٠٨ فصارت شركة لاتدفع فوائد أما الأربعة المكاتب بما فيها شركة Royal London Mutual فكان لها ٨٦,٦ ٪ من دخل أقساط جميع الجمعيات فى سنة ١٨٨٧ و ٩٢,٥ ٪ من مجموع دخل أقساط جميع الجمعيات بما فيها شركة Royal London Mutual فى سنة ١٩٢٩ — ١٩٤٠ وعلى ذلك فهى تمثل تمثيلا تاما العمل التعاونى ولقد حدث أن سنة ١٨٨٧ هى السنة التى أعلنت فيها شركة Prudential نتائج تقديرها الذى يصدر كل خمس سنوات والذى بمقتضاه رصدت مبلغ ٢٤٩,٦٠٠ جنيه لحملة الأسهم وللفرع العادى مبلغ ٢٥,٤٠٠ جنيه واعتبر خمس مجموع هذه المبالغ (٥٧,٠٠٠ جنيه) كفوائد شركة Prudential فى سنة ١٨٨٧ أما فيما يتعلق بباقى الشركات فلقد ادرجت فوائدها فى سنة ١٨٨٧ .

فوائد الشركات المالكة

٣٢ — يبين جدول ٢٧ استمرار الوسائل والتكاليف فى الجمعيات التحصيلية . ويبين أيضا استمرار زيادة الفوائد التى تعطى لحملة أسهم الشركات المالكة كما توطد نجاحها وتضخمها من ٦١ ألف جنيه فى السنة أو ١,٥ ٪ من الأقساط فى سنة ١٨٨٧ حتى صارت ١,٧٧٩,٠٠٠ جنيه فى السنة أى ٣,٩ ٪ من الأقساط فى سنة ١٩٣٧ — ٤٠ فلكى نقارن بين فترة سنة ١٩١٢ — ١٩١٧ وسنة ١٩٣٧ — ٤٠ يجب ملاحظة أن الفترة الأولى يدخل فيها سنتان ونصف سنة قبل الحرب وثلاث سنوات ونصف إبان الحرب خفضت فيها الفوائد بينما يدخل فى الفترة الثانية ستتان وثلثان قبل الحرب وسنة وثلث أثناء الحرب فإذا حصرنا فى سنوات قبل الحرب أى سنة ١٩١٢ — ١٩١٣ وسنة ١٩٣٧ — ٣٨ لوجدنا أن المبلغ المرصود للفوائد ارتفع بنسبة ارتفاع الأقساط وحافظ على نسبة زيادته بالنسبة لزيادة الأقساط .

٣٣ — ولقد اهتمت لجنة Parmoor بمسألة الفوائد فى التأمين الصناعى ، فأشارت إلى انهاء دليل على أن سندات رأس المال فى شركات التأمين الصناعى ليس من الأهمية بالمكان الذى يحتله رأس المال فى العمليات التجارية أو الصناعية " وأعلنت أنه فى هذه الحالة تبدو مسألة الفوائد العالية كأنها مبنية على أسس واهية . ولقد كان تحصيلها لهذه الأدلة التى تبعت درسات سابقة قامت بها اللجنة المختارة Select Commitee فى سنة ١٨٨٩ صادقت على أنه النقد المكتتب به كسندات رأس مالية لشركة Prudential كان ٥,٨٣٩ جنيها[1] ويعتبر باقى رأس المال المدفوع المقدر عندئذ بمليون جنيه كفوائد توزع على حملة الأسهم من ربح الشركة . وقد دفع كثيرون من حملة الأسهم الحاليين أسعارا مرتفعة جدا لشراء أسهمهم من السوق لكن المال الزائد الذى دفعوه ذهب إلى جيوب بائعى الأسهم ولم يعزز رأس المال ولا موارد الشركة . وفى الوقت الذى انعقدت فيه لجنة Parmoor بلغ دخل أقساط شركة Prudential أكثر من ثمانية ملايين جنيه فى السنة وبلغ ما قرر عنه من فوائد على حملة الأسهم بعد دفع الضريبة

(١) بناء على ماقدمه مستر T. C. Dewey (مدير عام شركة Prudential) للجنة المختارة سنة ١٨٨٧ (خصوصا بند ٤٧٦٩ — ٤٩٤٢,٧٠ — ٤٩٦٠,٤٥ — ٧٥) وما قدمه السير George May (سكرتير شركة Prudential) للجنة بارمور Parmoor (بند ٣٥١٢ — ٣٥٢٢,٤١٤ — ٢٤) .

٤٠٠,٠٠٠ جنيه ومن الواضح أن الشركة لم تكن فى حاجة إلى زيادة رأس المال ولقد صدر تقدير رسمى فى سنة ١٩٢٩ عن حالة رأس المال فى ظروف وصفتها ونقدتها لجنة كوهين Cohen Committee (تقرير فقرة ٤٣) حيث يتبين أنه بينما دخل الأقساط إلى ٢٣ مليون جنيه بزيادة ما تزيد عن ٨٠٠,٠٠٠ جنيه تدفع كفوائد بعد دفع ٩٠٠,٠٠٠ جنيه كضريبة فى السنة . ليس من الهين إذن أن نهدم رأى لجنة Paxmoor القائلة بان أهمية رأس المال فى شركات التأمين الصناعى ليست مما يعتد به . ولقد تثبت رأى هذه اللجنة عند ما أصدرت تقريرها مبينة بجلاء كيف نما دخل الأقساط السنوى لشركة Co-operative من أقل من ٢٠,٠٠٠ جنيه إلى أكثر من ٥ ملايين جنيه فى مدى عشرين سنة بلا حاجة إلى دفع أى فوائد عن أعمالها .

٣٤ — عند تقدير تكاليف التأمين الصناعى على حملة البوالص من الواجب أن نتبع نفس الطريقة التى اتبعت فى الفقرة السابقة بأن تراقب معدل التكاليف الاجمالية بما فيها الفوائد وضريبة الدخل ، أما فيما يتعلق بشركة Industrial Life Offices فإن تكاليفها تختلف عن تكاليف غيرها من الشركات وذلك لأن هذه الشركة تهتم كل الاهتمام بمصروفات الادارة ولذا كان غرضها التقليل من هذه المصروفات . وقد عمدت أكثر الشركات الكبيرة فى الخمس والعشرين السنة الماضية سيرا وراء شركة Prudential ، إلى بذل أقصى الجهود لتحكيم المنطق السليم فى أساليب العمل بأن تقتصد ما استطاعت من عدد موظفيها وقد أثبتنا نتيجة تلك المجهودات فى جدول ٢٨ الذى يسجل مصروفات الادارة لكل واحد من الخمس عشر مكتبا ، كما وردت فى جدول ٢٥ باعتبارها نسبة مئوية من دخل الأقساط ولقد رتبت المكاتب تبعا لدرجة نجاحها فى تخفيض معدل مصروفاتها . أما أرقام شركة Co-operative فلا تدل على شىء كثير لأن أرقامها المرتفعة لسنة ١٩١٢ — ١٩٢٧ منتسبة إلى دخل ضئيل جدا من الأقساط . وأما شركة Pioneer Life فهى مكتب صغير بلغت مصروفاته فى سنة ١٢ — ١٧ رقما مرتفعا جدا . أما باقى المكاتب فقد هبطت مصروفات Prudential بمقدار الثلث كما هبطت مصروفات كل من شركات Refuge, Pearl, Salvation Amy بمقدار الربع تقريبا وشركات Royal Co-operative, Britannic بمقدار الخمس — أما المكاتب التعاونية الواردة فى آخر الجدول من شركة Liverpool Victoria إلى شركة Royal Liver

فقد كانت النسبة واحدة . والنقص فيها بين ١٩١٢ — ١٧ و ١٩٣٧ — ٤٠ هو أكبر من النقص فى الشركات الرئيسية . وينطبق هذا أيضا على شركة London and Manchester التى هى شركة مالكة .

جدول ٢٨

التأمين الصناعى — مصروفات الادارة ونسبتها للأقساط

سنة ١٩١٢ — ١٩١٧ و سنة ١٩٣٧ — ١٩٤٠

	١٩٣٧ — ١٩٤٠	١٩١٢ — ١٩١٧
Co-operative	٣٣,١	٤٩,٧
Pioneer Life	٣٨,٣	٥٣,٣
Prudential	٢٥,٦	٣٩,١
Refuge	٣٣,٣	٤٥,٠
Pearl	٣٠,١	٤١,٦
Salvation Army	٣٤,٤	٤٥,١
Royal Co-operative	٤٢,٣	٥٢,٢
Britannic	٣٢,٧	٤٠,٤
Blackburn Philanthropic	٣٧,٦	٤٢,٩
Wesleyan and General	٤٠,٥	٤٥,٦
Liverpoal and Victoria	٤٠,٢	٤٤,٠
London and Manchester	٣٩,٨	٤٢,٤
Royal London Mutual	٤٠,٣	٤٢,٨
Scottish Legal	٤٠,٤	٤١,١
Royal Liver	٣٩,٣	٣٩,٥
خمس عشر مكتبا	٣٢,٤	٤١,٤
كل المكاتب	٣٢,٦	٤١,٥
ايراد أو نقل الأقساط (الف جنيه)	٧٢,٩٩٥	٢١,٩٦٣
مصروفات الادارة (الف جنيه)	٢٣,٨٠٩	٩,١١٧

٣٥ — لقد كانت مسألة ارتفاع قيمة الأقساط التى تدفعها الطبقات الفقيرة والتى تدمج فى مصروفات وأرباح التأمين الصناعى موضع تضارب فى الرأى فى مختلف المراجع التى بحثت هذه المسألة من اللجنة الملكية لبحث جمعيات الأخاء التى أصدرت تقريرها فى سنة ١٨٧٤ الى لجنة Cohen التى أصدرت تقريرها فى سنة ١٩٣٣ . وكما هو وارد فى بند ٣٤ بذل جهد مشكور منذ صدر تقرير Parmoor من جانب الشركات المالكة لخفض مصروفاتها أما من حيث حملة البوالس فلم يتأثروا كثيرا نظرا لازدياد المبلغ المدفوع كفوائد وضريبة . وظل بعد ذلك معدل التكاليف الاجمالية لجميع الشركات المالكة عند ٣٦,٣ ٪ من ايراد الأقساط أى ثلاثة اضعافه عند البدء بتلك المحاولة أما الشركات التعاونية وجمعيات التحصيل فلم تقم بمثل ذلك المجهود ولم يغير من وسائلها وعلى ذلك فمن ايرادات الأقساط التى تمت ثلاث مرات ونصف مرة لم تهبط نسبة النفقات الا من ٤٢,٤ ٪ فى سنة ١٩١٢ — ١٧ إلى ٤٠,١ فى سنة ١٩٣٧ — ٤٠ ، وظلت هذه النسبة هى هى فى عهد Select Commitee سنة ١٨٨٩ أى منذ نحو خمسين سنة .

مقارنة التأمين الصناعى بغيره من أنواع التأمين

٣٦ — يقول المدافعون عن نظام معدل التكاليف فى التأمين الصناعى إنه ليس أعلى من تكاليف كثير من الفروع الأخرى للتأمين — وتدل المقارنة الواردة بالملحق "ه" بين تكاليف الإدارة فى أنواع التأمين المختلفة أن هذا صحيحا فيما يتعلق بالتأمين ضد الحريق أو الحوادث أو أخطار السيارات أو التزامات صاحب العمل فإن معدل التكاليف فى هذه التأمينات إذا حسبت بقدر المستطاع بنفس الطريقة كان أعلى فعلا من معدل تكاليف التأمين الصناعى . إلا أن عند مقارنة هذه الأنواع فغير ممكن ، فهى تتطلب أعمالا إدارية فى تسوية الأقساط وتحديد المسئولية وتقدير التعويض أكثر تعقيدا مما يقتضيه أى نوع من أنواع التأمين على الحياة ثم أن بعض الأعمال كاتخاذ الإجراءات الوقائية ضد الحريق ولو أنها تضخم تكاليف الإدارة — فانها ربح مباشر لحملة البوالس . إن التأمين الصناعى هو التأمين على الحياة للرجل المحدود الموارد ثم إن التأمين العادى على الحياة على الرغم من ازدياد سعر سمسرته يكلف حامل العقد (٧ و ٦ بنس للجنيه من الأقساط بل ما يقرب من ٣ شلن و ٢ بنس للجنيه فقط .

٣٧ — وتقوم مكاتب التأمين الصناعى ذاتها بقسط وافر من أعمال التأمين العادى على الحياة . ولقد كان دخل أقساطها فى الأفرع العادية قبل الحرب مباشرة تربو على ٣٠ مليون جنيه فى السنة أى أكثر من ثلث جميع الأقساط التى دفعت للتأمين العادى على الحياة فى بريطانيا . وأن أغلب هذه التأمينات يملكها نفس الأشخاص الذين يملكون بوالس التأمين الصناعى إذ أن قيمة الغالبية العظمى من هذه البوالس هى ٢٠٠ جنيه لكل بوليسة أو أقل . ويقوم بأعمال التأمين هذه نفس الموظفين أو السماسرة الذين يقومون أيضا بتحصيل الأقساط وان كان ذلك كل شهرين فقط ويبين جدول ٢٩ المقارنة بين الأفرع العادية والأفرع الصناعية سنة ١٩٣٧ لكل شركة هامة وكذلك الجمعيات التحصيلية كوحدة قائمة بذاتها وعلى كل فالتأمين العادى من أعمال الشركات لا من أعمال الجمعيات التحصيلية — وأهم أوجه المقارنة هى ما يلى :

(أ) يقل معدل التكاليف (بدون الضريبة) فى حالات التأمين العادية لمكاتب التأمين الصناعى على الحياة (وهو ١٦,٢ ٪ سنة ١٩٣٧) عن نصف هذا المعدل فى أعمالها المتعلقة بالتأمين الصناعى (٣٥,٧ ٪ سنة ١٩٣٧) ومعادل لمعدل تكاليف التأمين العادى على الحياة إجمالا (انظر ملحق هـ بند ١٠) .

(ب) إن نسبة الفوائد المدفوعة لحملة أسهم الشركات المالكة من أقساط الفروع الصناعية — ٤,٢ ٪ — هى أكبر من النسبة فى الأفرع العادية ٢,٦ ٪ يلوح أن علة ذلك هى أن حملة البوالس ذات الفوائد يربحون عادة من بوالس التأمين العادى على الحياة ٩٠ ٪ من الأرباح الإجمالية فى حين لا يملك حملة البوالس الصناعية مثل هذا الحق .

(ج) أما فيما يتعلق بالشركات التعاونية وجمعيات التحصيل فان مصروفاتها الإدارية فى حالتى التأمين العادى والتأمين الصحى تزيد عن مصروفات الشركات الأخرى مضافا إليها فوائد المساهمين ، فما توفره من بند الفوائد لا يذهب لحملة البوالس بل للموظفين وذلك فى فروع التأمين العادى على الحياة كما فى التأمين الصناعى .

مشكلة فسخ عقود التأمين

٣٨ — من مظاهر التأمين الصناعى أن عددا كبيرا من بوالسه لاتستمر حتى نهاية مرحلة التأمين . ولقد تبين للجنة Parmoor سنة ١٩٢٠ أنه فى ظل نظام التأمين الصناعى كما هو متبع الآن يسقط الحق فى عدد كبير جدّا من العقود بعد أجل قصير ومثلت لذلك بما حدث فى مكتب Refuge حيث أصدر فى عشر سنوات سنة ١٩٠٩ — ١٩١٨ : ٣٣٦ ,٣٢٢ ,٩ عقدا فسقط منها ٦,٤٢٦,٣١٣ عقدا فاقترحت اللجنة علاجين مختلفين لملافاة هذا الشر : الأول وهو العلاج الأساسى أن يلغى عمولة الوكلاء للبوالس المستجدة ، إذ رأت اللجنة أنه ما دامت العمولة تحصل فى حالة الأعمال المستجدة وما دامت مصلحة السماسرة تتركز فى الاستزادة من البوالس الجديدة ناظرين فقط الى كمية الأعمال المستجدة التى يجمعونها بدلا من صلاحية العقد للمؤمن واستحالة استمراره على الدفع وأنه مادام الحال كذلك سيستمر هذا المجهود الضائع وتستمر باستمراره الخسارة ، لقد أخذت شركة Prudential بندا العلاج كما وأخذت شركات أخرى ببعض أغراضه وأهملته الشركات لتحصيلية الكبرى . أما العلاج الآخر فكان يقضى بمنح عقود مجانية بقيمة مخفضة أو بقيمة مادفع عن العقد الساقط بعد دفع الأقساط لعدد معين من السنين ، وقد أدخل هذا التعديل فى قانون التأمين الصناعى لسنة ١٩٢٣ ولقد تعدت معظم المكاتب الكبيرة حدود التزامها فى هذه الناحية فكانت تمنح بوالس مجانية بقيمة مخفضة أو بقيمتها الحالية بعد وقت أقصر بكثير من الوقت الذى نص عليه القانون وتمنح الآن شركتا Liverpool Victoria, Prudential بالمجان العقود المخفضة بعد دفع أقساط عن سنة واحدة ومثل هذا الامتياز تمنحه معظم المكاتب بعد دفع اقساط عن سنتين وقد نتج عن ذلك الامتياز أن عددا كبيرا من العقود التى كانت فى حكم الساقطة قبل سنة ١٩٢٠ تدرج الآن ضمن العقود ذات القيمة الحالية أو المستبدلة بعقود مجانية ذات قيمة مخفضة .

٣٩ — وبالرغم من كل هذا فان عدد العقود الساقطة لا يزال هائلا ، لقد حصلت لجنة Cohen على بيان من جميع الشركات والجمعيات خاصة باحصاء حركة التأمين فى سنة ١٩٢٩ وبويت هذه النتائج فى ملحقها (١) ولخصت ذلك الجدول فيما يأتى : تدل الأرقام على أنه من عدد العقود (من غير تلك التى

جـدول

التأمين الصناعى والتأمين العادى على

	الأفرع الصناعية				
	أقساط ١٠٠٠ جنيه	مصروفات إدارة		فوائد حملة الأسهم	
		١٠٠٠ جنيه	٪ من الأقساط	١٠٠٠ جنيه	٪ من الأقساط
Blackburn Philanthropic	٥٨٨,٦	٢٢٦,١	٣٨,٤	٢٦,٠	٤,٤
Britannci	٩٠٨,٤	١٣٢١,٦	٣٣,٨	٢٤٠,٠	٦,١
London and Manshester	١٨٥٠,٣	٧٧٣,٠	٤١,٨	٨٩,٥	٥,٣
Preal	٨٧٧٨,٥	٢٦٨٩,٧	٣٠,٦	٤٨٠,٠	٥,٥
Pioneer	١٢٦,٦	٤٩,٢	٣٨,٩	١٠,٠	٧,٩
Prudential	٢٢٢٩٦,٧	٥٧٦٨,٠	٢٥,٩	٨٩٤,١	٤,٠
Refuge	٥٨٥٣,٧	١٩٦٦,٥	٣٣,٦	٤٨,٦	٠,٨
Salvation Army	٩٣٥,٠	٣١٣,٧	٣٣,٦	٦٤,٥	٦,٩
الشركات الثمانية	٤٤٣٣٧,٨	١٣١٠٧,٨	٢٩,٥	١٨٦١,٧	٤,٢
Royal London Matual	٤٩٩٢,٤	٢٠٣٩,٩	٤٠,٩	—	—
Wesleyan	١٤٠٥,٥	٥٨٢,٤	٤١,٥	—	—
جميع شركات التحصيل ...	١٣٤٤٠,٦	٥٣٣٤,٢	٣٩,٧	—	—
شركتان وجميع الجمعيات ...	١٩٨٣٨,٥	٧٩٥٦,٥	٤٠,١	—	—
عشر شركات وجميع المكاتب	٦٤١٧٦,٣	٢١٠٦٤,٣	٣٢,٨	١٨٦١,٧	٢,٩

رقم ٢٩

الحياة فى بعض المكاتب سنة ١٩٣٧

الأفرع العادية					جملة المصروفات ٪ من الأقساط والفوائد	
أقساط ١٠٠٠ جنيه	مصروفات وسمسرة		فوائد حملة الأسهم			
	١٠٠٠ جنيه	٪ من الأقساط	١٠٠٠ جنيه	٪ من الأقساط	صناعى	عادى
١٢٣,٤	١٦,٠	١٢,٠	٦,٦	٥,٣	٤٢,٨	١٨,٣
١٣٨٧,٥	١٨٦,٤	١٣,٤	٣٩,٢	٢,٨	٣٩,٩	١٦,٢
١٤٠٢,٣	٢٠٤,٥	١٤,٦	٣٥,٠	٢,٥	٤٧,١	١٧,١
٥٣٠١,٠	٦٢٩,٠	١١,٩	٢٠٩,٠	٣٠٩	٣٦,١	١٥,٨
٤٤,٥	٥,٧	١٢,٨	٧,٠	١٥,٧	٤٦,٨	٢٨,٥
١٣٧٢٦,٢	١٨٥١,١	١٣,٥	٢٨٨,٢	٢,١	٢٧,٩	١٥,٦
٤٦٢٧,٨	٦٦٩,٢	١٤,٥	١٠١,٤	٢,٢	٣٤,٤	١٦,٧
٣٦٦,٣	٤٨,٥	١٣,٢	٨,٤	٢,٣	٤٠,٥	١٥,٥
٢٦٩٧٩,٠	٤٦١٠,٤	١٣,٤	٦٩٤,٨	٢,٦	٣٣.٧	١٦,٠
١٦٤٦,٥	٢٩٩,١	١٧,١	—	—	٤٠,٩	١٧,١
٧٦٠,٦	١٢٩,٩	١٧,١	١٣,١	١,٧	٤١,٥	١٨,٨
١٥٢٦,٨	٢٨١,٦	١٨,٤	—	—	٣٩,٧	١٨,٤
٤٠٣٣,٩	٧١٠,٦	١٧,٦	١٣,١	٠,٣	٤٠,١	١٧,٩
٣١٠١٢,٩	٤٣٢١,٠	١٣,٩	٧٠٧,٩	٢,٣	٣٥,٧	١٦,٢

لم تسلم قط) البالغ عددها ١٠ ملايين الصادرة فى تلك السنة، بلغ عدد العقود التى لم تستمر جارية أكثر من ستة ملايين صرف عن مليون وربع منها عقود مجانية أو بقيمة محلية فيكون عدد العقود التى فشلت ٤ ٣/٤ مليون عقدا .

٤٠ — ولقد حصلت هذه اللجنة على احصاءات حركات التأمين فى السنين اللاحقة لسنة ١٩٢٩ عن ستة مكاتب كبيرة هى :—

Prudential, Britannic, Liverpool Victoria, Pearl, Refuge and Royal London ولقد لخصنا نتائج هـذه الإحصاءات فى جدول (٣٠) مع مايقابلها من معلومات خاصة سنـة ١٩٢٩ الواردة فى تقرير Cohen ومعلومات مستقاة من الإحصاء الواردة عن سنة ١٩٠٩ — ١٩١٨ — فى تقرير Parmoor وتختلف طريقة اصدار البوالس تبعا للمكاتب المختلفة فمنها من لايعتبر البوليسة نافذة الا بعد سداد عدد معين من الأقساط ومنها من يعتبر العقد مبيعا بمجرد الإيجاب والقبول ولذلك فانها تقيد البوالس التى لم يدفع عنها اقساط تحت بند لم تسلم . ولقـد أهملت لجنة Cohen فى الفقرة المقتبسة آنفا ولم تحسب العقود التى لم تسلم ويلوح أن ذلك خير وسيلة للإحصاء من حيث إنهـا لاتعتبر العقود تقصر حسابها على ساقطة الا التى دفعت عنها أقساط أما لجنة Parmoor فقد اعتبرت العقود غير المتسلمة كأنها ساقطـة وحجتها فى ذلك هى أن مصروفات ادارية قد صرفت على هذه العقود فعلا، فلكى تمكن المقارنة مع أرقام لجنة Parmoor قد اتبعنا طريقتهم فى جدول (٣٠) ولو أننا أوردنا عدد العقود التى لم تسلم فى عمود قائم بذاته وعلى كل فلا اختلاف فى النتائج العامة مهما كانت الطريقة التى تتبع .

نسبة سقوط البوالس فى تواريخ مختلفة

٤١ — يبين جدول (٣٠) هبوط فى عدد العقود الساقطة الصادرة فى الفترة من سنة ١٩٠٩ — ١٩١٨ الى سنة ١٩٢٩ والى سنة ١٩٣٧ — ١٩٣٩ مقترنا بصعود فى نسبة العقود التى انتهت قبل ميعادها اى أنها صارت مجانية بتخفيض فى قيمتها أو التى سلمت مقابل الحصول على قيمتها الحالية وهذا يبين أثر الامتيازات التالية التى كانت تمنحها المكاتب منذ صدور تقرير Parmoor

جدول رقم ٣٠

العقود التى صدرت وانتهت لعلة غير حلول استحقاقها فى الفترات ١٩٠٩—١٨ و ١٩٢٩ ، ١٩٣٧ و بعدها

المدة	عدد العقود بالألف							النسبة المئوية من البوالس المنصرفة			
	حررت بوالس بما فيها التى لم تسلم	سقطت بما فيها التى لم تسلم	حررت بقيمة مخفضة	سلمت فى نظير استعادة الأقساط	مجموع للنتهية لعلة غير الاستحقاق (٥٤٤٣٥)	التى لم تسلم	الساقطة بما فيها ما لم تسلم	حررت بخفض فى القيمة	سلمت فى نظير الفقد	مجموع المتبين لعلة غير الاستحقاق
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)
متوسط ست مكاتب كبيرة											
سنة ١٩١٩—١٨ ...	٥٧٩٣,١	٣٦٨٨,٧	١١١,٧	؟	؟	؟	٦٣,٧	١,٩	؟	؟
سنة ١٩٢٩	٧٥٢٢,١	٣٨٠٨,٢	٣٢٥,٤	٧٠٢,٠	٤٨٣٥,٦	٦٥٢,٧	٥٠,٧	٤,٣	٩,٣	٦٤,٣
« ١٩٣٧	٧٠٢٦,٦	٢٧٧٧,٧	٩٦٩,١	١٠٣٤,٣	٤٧٨١,١	٥٤٧,٩	٣٩,٥	١٣,٨	١٤,٧	٦٨,٠
« ١٩٣٨	٧٧٩١,٩	٣١٧٤,٧	١٠٨٢,٦	١٠٨٣,٢	٥٣٤٠,٥	٥٦٤,٠	٤٠,٧	١٣,٩	١٣,٩	٦٨,٥
« ١٩٣٩	٦٩٥٤,٧	٢٧٥٢,٧	١٠٦٣,٩	٨٩٩,٠	٤٧١٥,٥	٥٠٢,٨	٣٩,٦	١٥/٣	١٢,٩	٦٧,٨
« ١٩٤١	٥٠٩٤,٥	١٤١٨,٥	٦٦٨,٨	٢٩٧,٣	٢٣٨٤,٦	٣٠٤,٦	٢٧٠,٩	١٣,١	٥,٨	٤٦,٨
جميع المكاتب سنة ١٩٢٩	١٠٧٠٨,٩	٥٦٠٢,٢	٤٠٤,٢	٨٨٩,١	٦٨٩٩,٥	٧٥٦٠,٧	٥٢,٣	٣,٨	٨,٤	٦٤,٤

فإذا أخذنا معا جميع أسباب انتهاء العقود مثل مواعيدها لكانت نسبة العقود التى انتهت فى سنة ١٩٣٧ — ٣٩ أكبر قليلا من نسبة تلك التى انتهت فى سنة ١٩٢٩ أى بنسبة ٦٨ ٪ إلى ٦٤ ٪ ولم تمكن المقارنة بين تلك الفترة وفترة سنة ١٩٠٩ — ١٨ إذ أن البيانات الخاصة بعدد العقود المردودة ليست متوفرة إلا أنه يمكن من رصد المبالغ المدفوعة لأصحاب العقود عن العقود المردودة منهم أن نقدر بالتقريب عددها فنحصل بذلك على رقم إجمالى عن العقود المنتهية قبل ميعادها لمختلف الأسباب وتبين من هذه العملية أنه فى الفترة بين سنة ١٩٠٩ — ١٨ بلغت نسبة العقود المنتهية لأسباب أخرى غير انتهاء مدتها حوالى ٧٢ ٪ من مجموع البوالص المنصرفة بالمقابلة مع ٦٨ ٪ بعد مرور عشرين سنة أو يزيد .

٤٢ — تبين أرقام سنة ١٩٤١ هبوطا ظاهرا فى نسبة السقوط والتسليم بنسبة لعدد أقل من العقود المنصرفة يدل ذلك على هبوط نسبة البطالة من ناحية وعلى الاجراءات التى اتخذت لمساعدة الرجال المحاربين على القيام بتعهداتهم الخاصة بإيجار منازلهم وأقساط التأمين من المبالغ التى تصرفها لهم وزارة المعاشات وهذه الاجراءات واسعة المدى و يغطى احتياجات جزء كبير من رجال الجيش وتنص تلك الاجراءات على اعتبار جميع أقساط التأمين على الحياة أو التأمين التعليمي التى تم التعاقد عليها قبل تاريخ الالتحاق بالخدمة العسكرية بستة أشهر على الأقل أنها ملزمة بشرط اعتبارها متناسبة مع إيراد الشخص المؤمن قبل دخوله الجيش وتمنح منح لسداد تلك الأقساط إذا كان ذلك يضمن للشخص دخل أسبوعى لا يقل عن ١٦ شلنا لكل بالغ و ٨ شلنات فى الأسبوع لكل طفل سنه أقل من ١٤ سنة ، هذا هو أقل مستوى تنزل إليه دخل المجند حتى إذا كان مستوى معيشته المنزلية قبل الحرب أقل من ذلك . فإذا كان مستوى دخله قبل الخدمه أكثر من ١٦ شلنا لكل بالغ تمنح الإعانة بنسبة تلك الزيادة وليس من شك فى أن هذه الاجراءات ساعدت كثيرا على التمسك بعقود التأمين ومنعت سقوطها فى إبان هذه الحرب أما الاجراءات المماثلة التى اتخذت قبل التعهدات التى كانت على مجندى الحرب الماضية سنة ١٩١٤ — ١٨ فلم تكن بمثل هذا الاتساع فقد اقتصر على تسديد إيجارات المنازل وضرائبها فى أول الحرب من الـ National Relief Fund وقامت بتسديدها قبل ذلك لجنة War Pensions Statutory و لجنة Special Grants إلا أن هذه اللجان لم تقم بتسديد أقساط التأمين إلا لغاية

مارس سنة ١٩١٨ ومن شهر مايو سنة ١٩١٦ أخذت لجنة Civil Liabilities على عاتقها تسديد التعهدات مهما كان نوعها إلا أنها قصرت اهتمامها على التعهدات التي تزيد فى قيمتها من التأمين الصناعى ويظهر أن الرغبة فى الإبقاء على عقود التأمين الصناعى لم تبدأ فى خلال الحرب الماضية إلا من مارس سنة ١٩١٨ إلا أنه من المحتمل أن لأسباب أخرى أخذت نسبة السقوط فى الهبوط خلال الحرب الماضية ولو أن هبوطها لم يكن كهبوطها فى الحرب الحاضرة ولذا كان هبوطها من ٧٢ ٪ أعنى متوسط العقود الساقطة فيما بين سنة ١٩٠٩ — ١٨ إلى ٦٨ ٪ عن سنة ١٩٣٧ — ٣٩ يبين مدى التحسين على وجهه الصحيح .

٤٣ — على أن يحكم على التأمين الصناعى يجب ألا يؤسس سير على سيره فى الظروف غير العادية كظروف الحرب بل على سيره فى وقت السلم ولذا كانت المقارنة المبينة هى تلك المعقودة بين تقرير لجنة Cohen لسنة ١٩٢٩ وتقرير اللجنة الحالية لسنة ١٩٣٧ — ٣٩ ويبين الرقم الوارد فى السطر الأخير من الجدول عن سنة ١٩٢٩ أن نسبة العقود المنتهية قبل مواعيدها كانت متساوية فى كل المكاتب مجتمعة كما كانت مساوية للمكاتب الست الكبيرة التى كانت تقوم نحو ثلاثة أرباع عمليات التأمين كلها وعلى ذلك يمكن القول بأنه فى كل سنة من سنوات قبل الحرب الحاضرة صدر نحو عشرة ملايين عقد فى السنة وأن منها ٦ ٣/٤ مليون صك انتهت قبل ميعادها فى كل سنة من هذه ٣/٤ مليون عقد لم تسلم قط و ٣ ١/٤ مليون عقد سقطت نهائيا بعد استلامها ودفع أقساط عنها و ٢ ٣/٤ مليون عقد تحولت إلى عقود مجانية مخفضة أو أعيدت مستبدلة بالنقد . هذه هى أرقام سنة ١٩٣٧ — ٣٩ ويمكن مقارنتها بأرقام لجنة Cohen الواردة فى فقرة ٣٩ سلفا .

٤٤ — وقد وجدت لجنة Parmoor أن معظم العقود الساقطة حدثت فى الأشهر القليلة الأولى من تاريخ التعاقد ونحو ٨٠ ٪ فى خلال سنتين من إصدار العقد، ولا يزال الأمر كذلك اليوم فبتحليل السقوط الذى تم لأحد المكاتب المهمة فى سنة ١٩٤١ تبين أن ٤٤,٩ ٪ من العقود الساقطة صدرت فى سنة ١٩٤١ وأن ٣٩,٥ ٪ صدر فى سنة ١٩٤٠ أى أن ٨٤,٤ ٪ على الأقل من العقود الساقطة سقطت فى ظرف سنتين .

٤٥ — وقد قامت كل من لجنتى Cohen, Parmoor ببحث مطول فيما إذا كان السقوط مربحا لمكاتب التأمين الصناعى فكانا فى شك من الأخذ بالرأى القائل انه ليس للمكاتب ربح من هـذا السقوط وليس من الضرورى أن نعود إلى تلك المسألة مرة ثانية إلا أنه يمكن القول استنادا على ما أدلت به المكاتب المختلفة أمام اللجنة المـالية أن هـذه المكاتب لاتميل إلى سقوط العقد وأنها ترحب بأى هبوط فى نسبتها ، إلا أنه من الحق أن نقرر كما قررت لجنة Parmoor فى فقرة ٤١ من تقريرها أنه سواء أحصلت الشركة على ربح الأقساط المدفوعة أم حصل عليها سماسرتها فان خسارة الجمهور من سقوط العقود خسارة فادحة .

٤٦ — والنتيجة العامة لتلك المقارنة هى أنه حتى إعلان الحرب الحاضرة لم تتغير نسبة العقود التى سقطت قبل ميعادها تغييرا محسوسا ، ولقد عمل بنصيحة لجنة Parmoor وأخذ بمبـــدأ التساهل بأن تمنح العقود بالمجان أو تعاد قيمتها الحالية ولم يؤخذ بعد بالاصلاح الأساسى الذى يرمى الى الحد من إصدار العقود إلا إذا كان احتمال استمرارها كبيرا وكما أوضحت لجنـة Cohen أن القيمة العملية للعقود المجانية التى قد تتراوح بين بضعة شلنات أو جنيه أو اثنان تدفع بعد ثلاثين سـنة ليست بالمبلغ الكبير علما بأن جميع هـذه العقود و جميع العقود المعادة تتحمل نصيبها من التكاليف الإدارية الباهظة التى يقتضيها الإصدار وتحصيل الأقساط .

المغالاة فى البيع كسبب لسقوط البوالس قبل نضوجها

٤٧ — تدعى مكاتب التأمين الصـناعى أن التأمين على الحياة هو ضرب من الشراء بالتقسيط وعدم القدرة على دفع بعض هذه الأقساط هو أمر لايمكن ملافاته فى هذا النوع من الأعمال خصوصا فى هيئة اجتماعية معرضة للبطالة وهذا صحيح وإنمـا الأمر الجدير بالبحث هو : هل من المستحسن من الناحية الاجتماعية أن يستكثر من الشراء بالتقسيط كنوع من التأمين على الحياة إلى حد يترتب عنه عدم المقدرة على إتمـام صفقة الشراء فى ثلثى الحالات وسقوط حق الشارى بعد دفع بعض الأقساط فى نصف هذين الثلثين؟ ولا تشك لجنـة Parmoor أن سياسة الاستكثار هذه سارت شوطا بعيدا ولا تزال تسير بينما تبقى عمولة السماسرة كما هى

فى أغلب الجمعيات التحصيلية فى يومنا هذا ، ولقد دلل على ذلك اتحاد Amalgamated Union nf Life Assurnce إذا أعلن أمام لجنة كوهين بعد ذلك باثنى عشر سنة أن معظم حالات السقوط سببها المغالاة فى البيع وبعد مضى بضع سنين على ذلك عندما أعلنت الحرب الحاضرة ظلت نسبة التأمين العقيم عالية ولو أنها اختلفت من حيث الشكل .

٤٨ — يبدو أن بعض المكاتب لم يطرأ عليها أى تغيير حتى ولو فى الشكل فمنذ نحو ثمانين سنة أى سنة ١٨٦٤ عند ما حاول مستر جلادستون تقديم قانون تأمين مكاتب البريد اراد أن يهز مشاعر مجلس العموم بأن أطلعهم على ماظنه أرقاما يكاد لايتصورها العقل فقال "إن جمعية Royal Liver قد أصدرت ١٣٥,٠٠٠ بوليسة فى السنة الماضية وبلغ عدد ما سقط منها ٧٠,٠٠٠ عقد أعنى أن نسبة السقوط كانت ٥٢٪ فى سنة ١٨٦٣ أما فى سنة ١٩٢٩ فقد أصدرت نفس الشركة وهى من أكبر الجمعيات التحصيلية التى حافظت على وسائلها فى المكافآت وصرف مبالغ نظير الأعمال المستجدة على الرغم من تقرير Parmoor ٨١١,٥٤٥ عقدا سقط منها غير العقود التى لم تسلم ٤٤٤,٨٢٩ عقدا وحولت ٤٦,٠٨٠ عقدا إلى مجانية بقيمة مخفضة أو سلمت قيمتها الحالية لأصحابها فنسبة هذا السقوط هى ٥٥٪ فى سنة ١٩٢٩ و ٦٪ لأسباب أخرى — فالذى اعتبره مستر جلادستون فضيحة لا تعقل فى سنة ١٨٦٤ تضاعف ست مرات فى سنة ١٩٢٩

٥ — التأمين على حياة الغير

٤٩ — بدأ التأمين الصناعى بتأمين الدفن كوسيلة يستطيع بها ذوو الموارد القليلة دفع المصروفات الضرورية لدفن من يتوفى من ذويهم حتى لا يضطروا هم أو ذووهم إلى قبول مهانة الدفن فى "مقابر الفقراء" ثم تطور حتى صار تأمينا عاما على الحياة للرجال المحدودى الدخل يسهل لهم سبل التوفير لأغراض منوعة . ويكفى أن نذكر فى هذا المقام ثلاثة أنواع من التأمين : التأمين على الصداق والتأمين على الحياة للمؤمن أو زوجه والتأمين على حياة الغير . وقد أصبح التأمين على الصداق كوسيلة لضمان المؤمن دخل إذا طال به العمر أو إذا مات ميتة مبكرة أكثر ضروب التأمين نموا وشيوعا . ففى ١٩ مكتب من مكاتب Industrial Life Assurance

بلغت التأمين على الصداق ربع جميع أقساطها فى سنة ١٩٤٠ وزادت بنسبة ١٢٤ ٪ فى عشر سنوات بينما زادت أقساط التأمين على الحياة بنسبة ٢١ ٪ فقط . وبلغت نسبة الأقساط المدفوعة لشركة Prudential سنة ١٩٤١ لبند الصداق ٦٢ ٪ ويكفل التأمين على الحياة أو على حياة الزوج مصاريف الدفن وهو الغرض الأصلى من التأمين الصناعى — وقد يكفل أيضا سد حاجات من يعولونهم وهذا النوع من التأمين يخصه ٣٢ ٪ من أقساط التأمين الصناعى لشركة Prudential لسنة ١٩٤١ ، أما التأمين على حياة الغير أى شخص آخر غير طالب التأمين أو زوجه فهو فى حالة التأمين الصناعى ، تأمين على مصروفات الدفن فاذا أضيف عليه التأمين على الأطفال كانت النسبة ١٦ ٪ من الأقساط المستجدة لشركة Prudential لسنه ١٩٤١ .

الأهمية النسبية للتأمين على مصروفات التشييع أو الدفن

٥٠ — قد يظن أن أهمية التأمين على مصروفات التشييع لم تعد الآن عظيمة نسبيا . إلا أن هذا الظن خاطئ لعدة أسباب : (أولا) أن شركة Prudential التى منها استقينا الأرقام السابقة ليست خير مثال إذ أن نسبة أعمالها فى تأمينات الصداق والحياة أكبر من نسبها فى المكاتب الأخرى . (ثانيا) أن هذه الأرقام تدل على الأعمال المستجدة فقط والتأمين على العموم فى مدى سنوات كثيرة مضت يدل على أن نسب التأمين على الصداق فى شركة Prudential أو غيرها فى تناقص مستمر (ثالثا) إن أهمية أعمال مكاتب التأمين على التشييع لا تتجلى من مقارنة الأقساط المدفوعة خصوصا لهذا السبب بالأقساط المدفوعة لأغراض أخرى . إن ضمان تغطية مصروفات التشييع هى بالطبيعة الحجة الأولى التى يغرى بها السمسار العميل على التأمين عليها ثم يسوقه إلى التأمين على مسائل أخرى . ولهذا اعتبر التأمين على مصروفات التشييع أساس التأمين الصناعى . ويمكن سحب أى عقد من هذا النوع للتأمين على مصروفات جنازة المؤمن أو زوجه بموجب القانون العام للتأمين ، فالعقد الذى يؤمن على مصروفات دفن شخص آخر غير حامل البوليسة هو تأمين على حياة الغير وهو نافذ فقط بمقتضى القانون وللغرض الخاص المعروف بالتأمين الصناعى وتحصل رسومه من المنازل .

٥١ — إن إصدار عقود التأمين على حياة الغير ، التى هى تأمين على حياة شخص آخر غير طالب التأمين أو زوجه أو لأهل معينين يصرف لهم مصروفات التشييع هو خاصة فريدة فى التأمين الصناعى ولا ينطبق عليها القانون العام للتأمين .

أما مدى ارتكاز التأمين الصناعى على السلطة المستمدة من بند (١٣٦) من قانون شركات التأمين لسنة ١٩٠٩ الذى أصبح بند ٣ فى قانون سنة ١٩٢٣ للتأمين على حياة الغير ، فيتضح من الجدول الآتى بعد الذى يبين توزيع إيراد الأقساط من عقود التأمين على الحياة لمن كانت سنهم أكثر من عشر سنوات ، فى عدة شركات فى مدى أسبوعين من شهر أغسطس سنة ١٩٣١ وفى أسبوعين من مارس سنة ١٩٤٢ على التوالى مع ما يماثلها من أرقام شركة Co-operative Insurance Society فى فبراير سنة ١٩٣٢ وأغسطس سنة ١٩٤٢

جدول توزيع أقساط التأمين الصناعى المستجد بالنسبة للمؤمن أو أقاربه

نوع القرابة للمؤمن	أقساط دفعت فى أسبوعين أو ثلاثة للتأمين على الحياة لمن تزيد سنهم على عشر سنوات مبينة باعتبارها نسبة مئوية لاقساط جميع تلك العقود				متوسط المبالغ المؤمن عليها
	٢٧ مكتب	١٩ مكتب	تعاونية	تعاونية	تعاونية
	أغسطس سنة ٣١	مارس سنة ٤٢	فبراير سنة ٣٢	أغسطس سنة ٤٢	أغسطس سنة ٤٢
	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
الشخص زوج أو زوجة	٤٥,٣	٤٢,٨	٤٨,٥	٥٤,٩	٢١,٣٦
ابن أو ابنة	٤١,٨	٤٤,٣	٢٥,٣	٣٥,٨	١٠,٥٠
والد أو والدة	٥,٨	٥,٢	٢٣,٤	٥,٦	١٧,٨٨
أخ أو أخت	٤,٥	٥,٤	١,٩	٢,٧	١٢,٨٣
حفيد	٢,٥	٢,٢	٠,٩	١,٠	٨,٧٦
جد	٠,١	٠,١	—	—	١٤,٢٦
	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	—

٥٢ — لم يكن عدد المكاتب متساويا فى أغسطس سنة ١٩٣١ ومارس سنة ١٩٤٢ (٣٧ بما فيها Prudential والجمعيات التعاونية فى التاريخ الأول ثم ١٩ بخلاف هذه الجمعيات فى التاريخ الثانى) واختلف توزيع أعمال شركة Co-operative سنة ١٩٢٢ عن المتوسط العمومى، فلهذا ولأسباب أخرى — كنمو حركة التأمين على الصداق للحياة لم يكن الفرق عظيما ولا هاما بين النسبة فى العمودين الثانى والثالث من الجدول .

وتبين النتيجة العامة أنه فى كل من هذه التواريخ خص التأمين على حياة الغير نصف الأقساط المستجدة أى إنها نافذة فقط بموجب الأحكام الخاصة الواردة بالفقرة الثالثة من قانون سنة ١٩٢٣ الخاص بالعقود الضامنة لمصروفات التشييع.

٥٣ — ومصاريف الدفن على نوعين . مصروفات الجنازة التى يجب أن يتكفل بها شخص ما والتى لا يتعين أن تختلف كثيرا من شخص إلى آخر. وإلى جانبها توجد المصروفات الشخصية التى يدفعها الأقارب والأصدقاء اظهارا لاجلالهم للمتوفى كملابس الحداد وكمصروفات الانتقال لمن يشيع الجنازة حتى المدافن والسفر إلى مقر الدفن وكارسال اكاليل الزهور وغيرها . ويتوقف تقدير تلك المصروفات على عدد وشعور الأقارب . فالنوع الأول من المصروفات يعتبر مصروفات مباشرة وأما النوع الثانى فهو مصروفات غير مباشرة .

البوالس غير القانونية وقانون سنة ١٩٠٩

٥٤ — لقد بدأ التأمين الصناعى كوسيلة لتغطية مصروفات التشييع المباشرة وكما ورد فى الجملة السابق اقتباسها من تقرير اللجنة الملكية لسنة ١٨٧٤ كانت معظم الجمعيات التحصيلية جمعيات دفن الموتى . ولقد صارت معظم هذه الجمعيات عقود تأمين على الحياة بغير حاجة الى سلطة قانونية. وفيما عدا هذه الجمعيات فلقد تطلبت جمعيات الأخاء سواء استخدمت محصلين أم لا، سلطة قانونية تسمح لها بصرف المال فى سبيل تشييع جنازة الزوج أو البنين للأعضاء ويحق للجمعية أن تمنح عقود لنفس السبب لآباء الأولاد الذين لا تزيد سنهم على عشر سنوات . هذا الحق . وهو الوحيد من نوعه قبل قانون سنة ١٩٠٩ ، لم يغط مصروفات التشييع المباشرة فى جميع الأحوال ولم يغط شيء فى سبيل المصاريف غير المباشرة التى قد يصرفها

من الأقارب غير الوالدين أو الزوج . إلا أن الشركات والجمعيات اعتادت قبل سنة ١٩٠٩ على اصدار العقود ، تبدو فى الظاهر عقود تأمين على الحياة ولكنها فى حقيقة الأمر قد صرفت لأفراد لا مصلحة لهم فى التأمين سوى الحصول على مبلغ من المال فى حالة وفاة المؤمن عليه . تعتبر هذه العقود غير قانونية طبقا لقانون سنة ١٧٧٤ . فعند تقديم مشروع قانون سنة ١٩٠٩ الذى أصبح فيما بعد قانون شركات التأمين قدر رئيس الفرقة التجارية (مستر ونستون تشرشل) أنه من مجموع عقود التأمين الصناعى البالغ عددها ٣٥ مليون عقد كانت عشر ملايين منها غير قانونية .

٥٥ — ولقد أوجدت مكاتب التأمين الصناعى على الحياة موقفا كان لابد لمجلس النواب من معالجته ولقد عالج المجلس الأمر على درجتين وذلك بتعديل فقرة (١) وفقرة (٢) من البند ٣٦ من قانون شركات التأمين لسنة ١٩٠٩ كما هو مبين بعد :

(١) يحق للجمعية التحصيلية وشركات التأمين الصناعى أن تصدر عقودا لتغطية مصروفات التشييع للوالد والجد والحفيد والأخ أو الأخت .

(٢) إن كل عقد صرف قبل صدور هذا القانون من الجمعيات التحصيلية أو شركات التأمين الصناعى لا يعتبر لاغيا لمجرد أن صاحبه لم يكن له وقت التعاقد مصلحة تأمينية فى حياة الشخص المؤمن عليه أولأن اسم الشخص المختص أو الذى لمصلحته أو لحسابه قد تم التأمين لم يذكر بالبوليسة أو أن التأمين لم يكن بمقتضى القوانين الخاصة بجمعيات الأخاء ، إذا كانت البوليسة قد عملت بواسطة أو لحساب شخص كان يتوقع بحسن نية بأنه سيتكبد مصروفات عند وفاة الشخص المؤمن عليه وأن المبلغ المؤمن عليه معقول و يتعادل وهذه المصروفات وكل عقد من هذا النوع سيستمر العمل به لمصلحة الشخص الذى من أجله تم التأمين أو لمصلحة ورثته .

(٣) كل شركة تأمين صناعى أو جمعية تحصيل تصدر عقودا ، بعد صدور هذا القانون ليست فى حدود السلطة المخولة لها تعتبر مخالفة لأحكام هذا القانون ويسرى حكم مخالفة القانون فى هذا الصدد على الجمعيات التحصيلية وشركات التأمين الصناعى وموظفيها بنفس الطريقة التى يسرى بها القانون على شركات التأمين وموظفيها .

وتتناول الفقرة الأولى شؤون المستقبل فتسلم بالحاجة إلى توسيع مدى التأمين حتى يشمل مصروفات التشييع للأقارب المذكورة أسماؤهم . ولقد احتفظ بمادة هذه الفقرة فى البند الثالث من قانون سنة ١٩٢٣ الذى بإضافته كلمة "طفل" إلى قائمة الأسماء التى يحق التأمين عليها ، فاعتمد بذلك سلطة الشركة فى التأمين على الأطفال الذين حق لهم هذا الحق قانون سنة ١٨٩٦ ، أما الفقرة الثانية فتتناول الماضى ، فأقرت التأمين الذى تم بحسن نية فى توقع القيام بنفقات فى حالة وفاة المؤمن عليه بشرط أن يكون التأمين قد تم قبل تاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ولقد تكررت هذه الفقرة فى بند ٣١ من قانون سنة ١٩٢٣ ، فما ذا كان الغرض من هذا التشريع وما ذا كانت نتائجه ؟ لقد قام خلاف فقهى عظيم فيما يتعلق بمعنى وأثر الفقرة الأولى إلا أنه اتفق الجميع على ثلاث مقدمات لا تقبل النقض .

٥٦ — أولها : أن "مصروفات التشييع" التى استمر التأمين عليها مسموحا به بموجب الفقرة (١) تختلف عن التوقيع "بحسن النية" تحمل مصروفات التشييع التى أقرتها فى الماضى الفقرة (٢) والبرلمان لا يستعمل عبارات مختلفة تماما فى قانون واحد للتعبير عن ذات الشىء الواحد . فالتفسير الدقيق للفقرة (١) هو أنه ليس فيها أى شرط خاص يحدد المبلغ المؤمن عليه باعتباره "معقولا" كما هو الحال فى الفقرة (٢) فالطريق إلى التمييز بين الفقرتين هو تفسير عبارة "مصروفات معقولة" على أنها تعنى المصروفات المباشرة للتشييع بدون المصروفات غير المباشرة الشخصية التى قد يتحملها الناس عند حدوث الوفاة أو لتمسكهم بتقاليد الحداد . هذا هو أكثر التفسيرات تمشيا مع المنطق وهو المعنى المستعمل فى "ضريبة الميراث" بدون مصروفات بناء المقبرة أو الحداد . وأما أن مصروفات التشييع فى التأمين الصناعى لا يدخل فيها مصروفات الحداد فقد نص عليه حكم محكمة الاستئناف فى سنة ١٩١٥ ، فقد اعتبر قول السمسار بأن مصروفات التشييع يدخل فيها مصروفات الحداد غشا Tofts V. Pearl Assurance Co. (1915) 1 K.B. 189) وقد يمكن التمييز بينهما أيضا إذا اعتبرت عقود مصروفات التشييع كأنها عقود تعويض يسترجع المؤمن بموجبها المبالغ التى دفعها فعلا مضافا إليها المبلغ المؤمن به كحد أعلى . هذا هو الرأى الذى أخذ به بعض القضاة فى قضيتين حكم فيهما بعد صدور قانون سنة ١٩٠٩ بقليل

Wolenberg V. Royal Co operative Collecting Soceity (1916); W. C. and Ins. R. 346 and Goldstein V. Salvation Army Assnrance Society (1917) 2 K.B. 291.

فالرأى أن العقود المبرمة بموجب البند ٣٦ (١) من قانون سنة ١٩٠٩ هى عقود تعويض لم يكن ضروريا لإقرارها فى كلا الحالتين ولذا اعتبر موضع مناقشة . ومن الآراء التى تعارض فكرة اعتبار هذه العقود عقود تعويض هو الرأى الذى قدمته شركة Prudential للجنة Cohen والأمر الذى لاجدال فيه هو أنه فى كلا الحالين رمى البرلمان فى سنة ١٩٠٩ الى التمييز التام بين الأعمال التى اعتمدت مستقبلا بموجب الفقرة (١) والفقرة التى تلغيها فى الماضى بموجب الفقرة (٢) .

٥٧ — ثانيا : سارت شركات التأمين الصناعى والجمعيات التحصيلية فى أعمالها منذ سنة ١٩٠٩ بتجاهل التمييز الذى أقره البرلمان . واعتبرت بند ٣٦ (١) كأنه يسمح بصرف عقود التأمين على حياة الغير لأى شخص قريب من الأقرباء المذكورين بالعقد وبالحد الذى تراه الشركة وهو عادة ٣٠ جنيها بدون اتخاذ أية إجراءات للتأكد عند عمل البوليسة مما إذا كان الطالب ملزما بتحمل مصاريف الجنازه أو أنه عند الوفاة قد صرف المبلغ فعلا فى الغرض المخصص له . وتطلب جميع الشركات الآن أن يعلن الطالب إذا كان لديه أى عقد تأمين على نفس الشخص من أى شركة أخرى . إلا أنها لا تأخذ على عاتقها تمحيص هذا الإعلان عند الوفاة . ذلك أنها تعارض فى شرح مدلول "مصروفات التشييع" طبقا لبند ٣٦ (١) باعتبارها عقود تعويض مصروفات التشييع المباشرة . أى أنها تعتبر مدلول "مصروفات التشييع" فى الفقرة (١) يعنى أى مصروفات تصرف عند وفاة المؤمن والتى يحتمل أن يطالب بها الورثة بشرط ألا تزيد على ٣٠ جنيها أى أنها تعتبر ، أى مبلغ فى حدود ٣٠ جنيها يطالب به الورثة . وعند ما فحص أعمال شركة Co-operative Insurance Society Ltd. صرح ممثلها للجنة Cohen بصراحة أن شركة تغاضت عن التمييز بين معانى الفقرتين ، وأن هذا التغاضى شائع وأن الواقع أن القانون لا يعمل به (Cohen Committee Qu. 3667-72) أما تصريحات شركات Prudential and the Industrial Life Offices Association وتصريحات Insurance Unions Congress فإن كانت أقل فلم تك أقل تدليلا . فقد أوصت بتعديل القانون بإحلال " مصروفات متعلقة بالوفاة أو التشييع " محل " مصروفات تشييع " وهذا من غير شك تحفظ يصبغ أعمال الشركات بالصبغة القانونية ويحمى الشركات وسماسرتها .

مصروفات مباشرة وغير مباشرة بسبب الوفاة

٥٨ — ثالثا : إن تغطية مصروفات التشييع المباشر وتغطية المصروفات الخاصة المتعلقة بالوفاة أو التشييع هى فى الواقع مصروفات مختلفة وتحتاج لنوعين مختلفين من التأمين لشخص واحد أكثر من مشهد واحد . ولقد يجب عند كل وفاة أن يصرف مبلغ من المال يكفى لسداد مصروفات التشييع المتوفى تعطى للشخص المتكفل بالصرف ولكن يجب أن يكون هناك مبلغ واحد فقط فالمبلغ المخصص لتغطية مصروفات التشييع لا يجوز أن يعطى عند الوفاة لأكثر من شخص واحد . ولما كانت مصروفات بعض الأقارب فى هذه الظروف تختلف اختلافا كبيرا ومنهم من ينفق من جيبه الخاص فيها ، لزم إذن أن تغطى هذه المصروفات أيضا لأنهم يصرفونها باعتبارهم أقارب المتوفى ، لذا لا يجوز تحويل هذه العقود لحساب شخص آخر .

٥٩ — الأسباب التى من أجلها يؤمن على مصروفات التشييع المتوفى أو يؤمن على المصروفات الأخرى التى يصرفها شخص حى على مشهد غيره هى من غير شك مختلفة . ولو أنهما مرتبطان فعلا لأن الشركات والجمعيات التحصيلية لا تهتم عند صرف هذه العقود بما إذا كان الطالب سيصرف فعلا على المشهد

ولقد حددت الشركات والجمعيات عدد العقود التى يؤمن بها الشخص (أ) على حياة الشخص (ب) برفضها صرف هذه العقود بعد عدد معين واشتراطها الاقرار بما إذا كان هناك أى عقد مماثل يبرم مع شركة أخرى ولكن لم يمنع كل هذا أن يحصل أشخاص على عقود متعددة من شركة واحدة أو من عدة شركات مؤمنة على نفس الشخص ولا هى تمنع أن يكون لشخص واحد عدة عقود تأمين على شخص واحد تصرف كلها عند وفاته لأن كل هذه العقود قابلة للتحويل ولا تعتبر ملغاة بوفاة صاحب البوليسة .

٦٠ — وكانت نتيجة ذلك أنه فى حالة الوفاة كانت تصرف مبالغ لا داعى لصرفها من شركات التأمين ومكاتبها لا لتسديد مصروفات مباشرة (لأن هذه كانت تصرف عدة مرات لأشخاص مختلفين يحملون عقودا عديدة ولا لتسديد مصروفات غير مباشرة (لأنه قد يصح أن يكون هناك وريث واحد لعدد من البوالس لتغطية مصروفات أقارب عديدين) .

يجب إذن أن تقصر مصروفات التشييع على الوسط الذى لا يكون فيه مبالغ التأمين مدعاة للتبذير أو سببا للكسب من الشركة المؤمن على حياة الغير أى التى تجعل من التأمين ضربا من المغامرة فقد يجوز أن يدفع المبلغ ليد قريب واحد وتقع مسئولية الصرف على قريب آخر لا يستحق فى التأمين بتاتا . وعند ذلك تذهب مصروفات التشييع سدى وتظل تكاليف التشييع بغير سداد .

٦١ — من البين أن الأخذ بالتمييز الذى أراده البرلمان سنة ١٩٠٩ بين مصروفات التشييع والمصروفات الخاصة المتعلقة بالوفاة أو بتشييع المؤمن عليه قد ينطوى على صعوبات لمكاتب Industrial Life إذ كان عليها إما أن تقوم ببحوث عند التعاقد عما إذا كان هناك عقود تأمين أخرى لدى أشخاص آخرين عن حياة نفس الشخص المؤمن عليه وإما أن تعتبر مثل هذه العقود عقود تعويض وعليها أن تعنى عقود التأمين على حياة الغير عنايتها بالتأمين العادى ويمكن القول كما تحتج هذه المكاتب أن ذلك كان يمنعها من القيام بواجباتها فى دفع مصروفات الحداد والتشييع . وعلى كل فإن أخطأت هذه المكاتب فقد كان على السلطات العامة أن تناقشها الحساب ولقد نص بند ٣٦ (أ) من قانون سنة ١٩٠٩ على فرض عقوبة على صرف العقود غير القانونية . ولكن لم يتعرض مجلس التجارة الذى بيده حق المحاسبة الى أعمال مكاتب الصناعة .

ولقد عين بموجب قانون سنة ١٩٢٣ الذى احتفظ فيه بنص بند ٣٦ (أ) مراقب للتأمين الصناعى له سلطة التفتيش على أعمال المكاتب ومحاسبتها إلا أن هذا المراقب لم يتخذ أى خطوة من شأنها اصلاح الحالة حتى بعد أن أثبتت لجنة Cohen أن كثيرا من العقود غير قانونية واقترحت بناء على رأى المراقب أنه يجب تعديل بعض نصوص القانون بحيث تجعل بعض تصرفات مكاتب التأمين الصناعى قانونية بشروط رفضتها المكاتب، لم تتخذ الحكومة عندئذ أى أجراء بشأن تقرير لجنة Cohen وسارت المكاتب على خطتها السابقة بغير أى مراقبة لمدة ثلاثين سنة .

يدل كل ذلك على أن انصاف الحلول إذا ما تخرجت المسائل الاقتصادية لا تفيد إن لم تكن ضارة وهذا يستدعى إعادة النظر فى مقترحات لجنة كوهين .

مقترحات لجنة كوهين

٦٢ — على الرغم من تأكد اللجنة من اهمال مكاتب Industrial Life من سنة ١٩٠٩ وقبلها لأحكام القانون فإنها قبلت حجة المكاتب التى ادعت أن الجمهور يقبل على شراء عقودها لا لمجرد تغطية مصروفات التشييع المباشرة بل وتغطية مصروفات الحداد وحضور التشييع وما اليها . وافترحت أنه يجوز أن يمنح أى فرد حق التأمين على حياة أى فرد من أقاربه المنصوص عليهم فى البند ٣ من قانون سنة ١٩٢٣ بمبلغ لا يتعدى ٢٠ جنيها بدون أن يحدد غرضه من التأمين . أى أنه فى حدود أواصر قرابة معينة يجوز الانتفاع بحق التأمين على أن يخضع هذا الاقتراح لشرطين :

(١) أن يكون التأمين يرضى المؤمن على حياته .

(٢) إنه فى حالة وفاة طالب التأمين قبل المؤمن عليه يصبح العقد ملكا لأى من الأقرباء على ألا يزيد ما يمنحه اياه العقد المحول عن مبلغ ٢٠ جنيها . فاذا زاد المبلغ أو لم يكن للتوفى قريب مما نص عليهم القانون قبل تحويل العقد اليه فتنتهى البوليسية بدفع قيمتها الحالية .

٦٣ — ولقد اعترضت مكاتب التأمين الصناعى وسماسرتها على الحد المقترح وأرادت رفعه من ٢٠ إلى ٥٠ جنيها وأما فيما يتعلق بالشرط الأول الذى اقترحته اللجنة فقد احتجت المكاتب بأن اشتراط رضى المؤمن على حياته يحرمها من كثير من أعمالها لأن ذلك الرضى قد لا يمنح فيؤدى ذلك إلى حالات وفاة لا تغطى مصروفاتها ومن العسير علينا أن نعتقد أن عددا كبيرا من الناس يرفض التعاون مع غيره للتحقق من أن يكون له مشهد محترم و إنما المعقول أن يرفض من سبق أن ضمن المشهد المحترم أن يساعد أقاربه على انتهاز فرصة وفاته حتى يشتروا ما يبغون من ملابس جديدة، قد يسرى اعتراض المكاتب على المصروفات الشخصية ولكنه لا يسرى على نفقات التشييع المباشرة فهى واجب يتكبد الكثيرون مشقة وعسرا لتحقيقه ومما لاشك فيه أن اشتراط الحصول على رضى المؤمن على حياته يقلل من عدد العقود لأنه يمنع تكرارها ومن ثم يمنع تكرار التأمين من جانب أقرباء مختلفين . وأما من ناحية الجمهور فإنه يلزم أن يؤخذ بمبدأ التأكد من المراقبة وان ترتب على

ذلك عدم صرف المبالغ فى بعض الحالات وعلى كل فليس هناك من ضرورة قاهرة كما سنذلل فى الفقرة ٦٥ لركوب ذلك المركب الخطر .

٦٤ — أما فيما يتعلق بالشرط الثانى فلم يقر قرار المكاتب على شيء يفيد ولكنها احتجت على مبدأ الحد من قابلية العقود للتحويل لأن صاحب البوليسة أو العقد قد يتوفى عند ما يكون المؤمن على حياته بلغ سنا كبيرا يمنع أى قريب آخر من التأمين على حياته وبذا قد لا يحصل على مصاريف على الاطلاق . وتلك حجة قوية فيما يتعلق بمصروفات التشييع المباشرة ولكنها واهية جدا فيما يتعلق بالمصروفات غير المباشرة .

٦٥ — وباختبار مقترحات لجنة Cohen والاعتراضات المقدمة عليها من مكاتب التأمين يتجلى لنا عدم ملاءمة الجمع كما هو الحال فى مكتب وضد رغبة البرلمان بين الواجب الضرورى وهو تغطية مصروفات التشييع وبين الجانب القانونى وهو تغطية المصروفات الشخصية المترتبة على الوفاة والمسألة الأولى جديرة بوضع تأمين أجبارى اجتماعى يكلف $\frac{1}{10}$ أو $\frac{1}{20}$ من تكاليف ادارته بواسطة شركات التأمين الصناعية أما المسألة الثانية فتظل تأمينا اختياريا يسير طبقا للقواعد التى تفرق بين التأمين والمقامرة .

٦٦ — ولقد وصف رئيس اللجنة الادارية السير بنيامين كوهين حق المؤمن فى مصروفات التشييع التى يمنحها اياه بند ٣ من قانون التأمين لسنة ١٩٢٣ بأن حق منح للفقير وليس للغنى فليس للغنى أن يؤمن على مصروفات تشييع أقاربه وأما الطبقات العامة فلها أن تؤمن على من لم يكن لهم من وراء التأمين مطمع Qu. 3361 فى الحق أنه يجوز أن يتم عن طريق التأمين الصناعى تأمينات غير مسموح بها بغير هذه الوسيلة ولكن من العسير أن نعتبر أن هذا من حق الفقير فقط يحرم منه الغنى والواقع أنه ليس هناك ما يمنع الرجل الغنى من سحب عقد تأمين على مصروفات تشييع من مكتب Industrial Life طالما يقوم بدفع مصاريف التحصيل . والوضع الصحيح للمسألة هو أن لكل شخص الحرية فى أن يؤمن والتأمين هنا ضرورى للفقير وليس ضروريا للغنى — سواء أكان فقيرا أم غنيا بشرط أن يكون التأمين لدى الشركات التحصيلية ، أعنى ذلك النوع من التأمين الذى يستنفد ٧ شلن و ٦ بنس مصاريف عن كل جنيه من الأقساط .

٦ — نتائج البحوث السابقة

٦٧ — إن اللجان الثلاث التى بحثت أعمال التأمين الصناعى خلال الاربعين سنة الماضية ، مع تقديرها للحاجة الماسة لما تقدمه هذه الشركات من خدمات لتغطية مصروفات التشييع قد نقدت أعمالها نقدا شديدا من حيث اجراءاتها وفداحة تكاليفها .

٦٨ — وقد اهتمت اللجنة المختارة فى مجلس العموم سنة ١٨٨٩ بما يمكن أن يوصف الآن بغير خروج عن مقتضيات اللياقة بأنها طرق خداع ان لم تكن طرق غش فأصدرت حكما دقيقا على أعمال التأمين الصناعى فقالت : "يجب اعتبار التأمين الصناعى وسيلة لا يوجد فى الوقت الحاضر مايحل محلها من تشجيع الطبقات العاملة وحضها على رصد مبلغ من المال ينفق فى حالات الوفاة وتشييع المشاهد أو لإعانة الأسرة بعد وفاة عائلها الوحيد ويمكن اعتبار هذه الشركات والجمعيات — إذا أمكن تنظيم أعمالها — كأداة مرغوب فيها بشرط أن توضع موضع رقابة فيما يتعلق بايقاف المحصلين (من ٢٠ إلى ٢٥ ٪) التى تضاف إلى تكاليف الادارة العادية والتى من جرائها يذهب أكثر من نصف الاشتراكات إلى غير رصيد التأمين وصرحت اللجنة أيضا أن أسلوب الجمعيات التحصيلية "لا قيمة له كلية من حيث تدريب الجمهور على التوفير" واشارة إلى المنافسة " الحادة جدا " القائمة بين هذه الجمعيات و إلى الخطر الذى تنطوى عليه" .

٦٩ — ولقد وصفت اللجنة الادارية تحت رئاسة لورد Parmoor سنة ١٩١٩ — ١٩٢٠ نظام التأمين الصناعى بأنه : "نظام معرض للمساوئ فى نواح متعددة " ولقد رمت اللجنة بهذه العبارة إلى اضرار جسيمة واساءة استعمال بالغة من حيث هو نوع من المغامرة والتبذير و باعتباره عقدا مجحفا وتقدمت اللجنة اصلاحا لتلك المساوئ باقتراحات أخذ باغلبها فى قانون التأمين الصناعى لسنة ١٩٢٣ . أما موضع النقد فقد انصب بصفة خاصة على تكاليف الادارة وارتفاع فئة الفوائد ومرتبات مديرى الشركات المالكة وعظم نسبة العقود الساقطة . واهتمت اللجنة اهتماما خاصا بالنقطة الأخيرة إذ عزت سبب السقوط فى الأغلب إلى شدة ضغط الأعمال المستجدة المتسبب عن شروط مكافأة السماسرة على مايستجد من أعمال .

٧٠ — أما نقد اللجنة الادارية سنة ١٩٣١ — ١٩٣٣ برئاسة السير بنيامين كوهين فهو تكرار لما قالت به لجنة Parmoor فيما يتعلق بتكاليف الادارة وسقوط العقود . ولقد كان نقدها قاذعا — ربما لغير داع — فيما يتعلق بعمولة الوكلاء — وعلى العموم لقد اعتبرت اللجنة أنه أهم عيوب هذا النظام — إلا كما قالت لجنة Parmoor بأنه سوء نظام المكافآت — هو المنافسة الحادة بين المكاتب فقالت : " لقد أدت بنا دراستنا لنظام التأمين الصناعى إلى الاعتقاد بأن المنافسة الحادة وما ينجم عنها من ضغط المطالب على موظفيها لزيادة أعمالهم ثم ضغط هؤلاء الموظفين على الطبقات العاملة هو سبب النقص فى هـذا النظام فإلى هـذه المنافسة وذلك الضغط يرجع من غير شك عدد العقود الهائل (والتى كثير منها غير قانونى) الذى يدفع الجمهور إلى التورط فيه ومن ثم العدد الكبير من العقود التى تسقط وما يترتب على هذا السقوط من خسائر فادحة .

٧١ — إن تكرار هذا النقد من لجان مختلفة مما يكسبه قوة[1] وقد أدى بطبيعة الحـال إلى تغيير فى النظام وكان ذلك بطريق التشريع وما اتخذته مكاتب التأمين الصناعى لنفسها من إجراءات لإصلاح ما لم يشمله التشريع من شؤون. من ذلك :

أولا — خلال الخمس والعشرين أو الثلاثين السنة الماضية قامت الشركات الرئيسية بمحاولة جدية عن طريق إعادة تنظيم موظفيها لخفض تكاليف الادارة . سبقت إلى ذلك الإصلاح شركة Prudential وتبعتها شركات أخرى كشركة Pearl Refuge

ثانيا — قامت جميع المكاتب والشركات الرئيسية بأكثر مما يفرضه عليها القانون فى منح عقود مجانيـة خالصة الأقساط أو دفع القيمة الحالية لأصحابها عوضا عن إلغاء العقود إلغاء تاما بسبب التوقف عن دفع الأقساط .

---

(١) تألفت اللجنة المختارة سـنة ١٨٨٩ من ٢١ عضوا من أعضاء مجلس العموم برئاسة السير هربرت ماكسويل . وتألفت لجنـة بارمور من لورد بارمور رئيسا ومستر W. T. Carr ومستر كوتل (الآن اورد كوتل) والماجور إيفانس هوارد وجون هودج ومستر ماين ومستر ستيوارت رو برتس (الآن سير جورج رو برتسون) والسير الفرد واطسن وتألفت لجنة كوهين من السير بنيامين كوهين رئيسا ومستر جون ارشيبلد والآنسة دورث ايفانس والمستر فرد كرشو والمستر ستيوارت ماكنوتن والسير الفريد واطسن والسير ويلز والسير جون فيشر وليام .

وقد صدرت تقارير لجنتى " بارمور " و " كوهين " بالإجماع ووقع عليها جميع الأعضاء .

ثالثا — تمتعت كل الشركات — أو أغلبها — بشركة Prudential فى توزيع جزء من الأرباح المخصصة قانونا للساهمين فقط على أصحاب العقود أى أنها منحتهم أكثر مما تخوله لهم شروط العقد .

٧٢ — إن محاولة ملاءاة مواضع النقد أمرٌ هام جدير بالتسجيل فهى محاولة إيجابية من جانب التأمين الصناعى للاصلاح وقد سدت حاجة الشعب البريطانى لتغطية نفقات التشييع المباشرة و تغطية غيرها من الضرورات التى و إن لم تكن جوهرية إلا أنها حقيقية وتتعلق بالنفقات الشخصية فى حالات الوفاة ولتشجيع وسائل التأمين والتوفير لمواجهة أغراض أخرى عديدة وتعويد الناس على توفير مبلغ من المال لوقت الحاجة أى إنها خلافا لحكم اللجنة المختارة سنة ١٨٨٩ شجعت الأفراد على التوفير ، وأخيرا أصبح السماسرة أو الوكلاء وهم مواطنون ذوو جد وخبرة أصدقاء للأسر التى يتعاملون معها يقدمون لهم مساعدات جمة بصفة غير رسمية .

٧٣ — إن إنكار فائدة تعويد الناس ذوى الموارد المحدودة على التأمين على الحياة لهو أمر سخيف وإنما موضع البحث هنا هو فيما اذا كانت عيوب التأمين كما بينتها اللجنة تلو اللجنة قد شملها الاصلاح قدر المستطاع أو أنه من الممكن إصلاحها بمرور الزمن اذا سارت أعمالها سيرتها فى الوقت الحاضر ؟ الرأى عندنا أنه بناء على ماتقدم لا يسعنا إلا الاجابة عن هذا السؤال بالنفى فيما يتعلق بتكاليف الادارة وعدد العقود التى تسقط قبل نضوجها .

الحاجة الى اصطلاحات جديدة

٧٤ — بلغ معدل التكاليف فى التأمين الصناعى من وجهة نظر حامل العقد، أى الجزء من الأقساط الذى يوجه الى أغراض غير مصلحة حامل العقد ، عند عند انعقاد اللجنة المختارة سنة ١٨٨٩ نحو ٤٥ ٪ وفى سنة ١٩٣١ نحو ٤٠٪ وفى سنة ١٩٣٧ — ١٩٤٠ حوالى ٣٧٪ أعنى أنه فى مدى خمسين سنة نقصت هذه التكاليف من ٩ شلن فى كل جنيه الى ٦ بنس ٧ شلن فى الجنيه من الأقساط بينما يتزايد عدد الجنيهات التى يؤخذ منها هذا القدر أكثر من اثنى عشر مرة . إلا أن هذا التخفيض فى التكاليف قاصر فقط على شركات قليلة فلم يشمل المكاتب

التحصيلية التى لا يؤمل أن يصيبها تغيير جوهرى فى المستقبل . وعلى كل فلا تزال تكاليف إدارة التأمين بوساطة المحصلين أكثر من ضعف تكاليفها فى التأمين العادى على الحياة . ولكن حصر التفكير فى تكاليف الادارة فقط لا يفيد ، بل الواجب أن تكشف عن الوسائل التى تمكننا من تخفيضها عمليا . إن زيادة التكاليف ترجع على العموم الى استخدام المحصلين ، فهل من سبيل الى القيام بأعمالهم بتكاليف أقل . الاجابة عن هذا السؤال ترد شيئا فشيئا .

٧٥ — أولا : يمكن أن تتم الأعمال الخاصة بمصروفات التشييع وهى حجر الأساس فى التأمين الصناعى بتكاليف زهيدة اذا قام بها التأمين الاجتماعى الجبرى هذا هو أساس اقتراحنا المقدم فى تعديل بند ١٨ من الجزء الثانى والذى بمقتضاه يصرف منحة عامة للتشييع ، ومن العسير أن نرى كيف يمكن أن تزيد تكاليف الادارة فيه عن ٦ بنس فى الجنيه أى ٢½٪ بدلا من ٣٧٪ كما هو الآن .

٧٦ — ثانيا : إن الحاجة الثانوية — المصروفات الشخصية المتعلقة بالتشييع بما أنها أقل ضرورة وأقل تعميما يصح أن تترك لاختيار الشخص فلا تصبح اجبارية . إن التأمين الاختيارى هو بالضرورة أكثر تكاليف من التأمين الإجبارى . ولدينا فى بريطانيا ثلاث هيئات اختيارية على الأقل تعمل على تشجيع التوفير بين الطبقات الفقيرة بتكاليف أقل بكثير من تكاليف التأمين الصناعى تقوم بتحصيل اشتراكاتها وتوزيع فوائدها . وكما هو مبين فى ملحق (٥) تتكلف ادارة جمعيات الأخاء المركزية البالغ عدد أعضائها ٤,٠٠٠,٠٠٠ وهو نظام أكثر تعقيدا من نظام التأمين الصناعى مبلغا أقل من تكاليف التأمين الصناعى بمقدار الربع تقريبا أى ١٠٪ أو ٢ شلن فى الجنيه من الاشتراكات . ولقد كانت مشروعات المستشفيات ذات الاشتراك يشمل قبل الحرب نحو ١٠ ملايين عامل تحصل منهم حوالى ٦,٥٠٠,٠٠٠ جنيه فى السنة اشتراكات أسبوعية يصرف منها على الادارة نحو ٦٪ ولقد أثبتت لجنة ادخار الحرب War Savirg Commitee جدارتها فى السلم والحرب فى تحصيل الادخارات الصغيرة من كافة الطبقات بتكاليف زهيدة ، وليس من الهيئتين السابقتين من تتطلع بمهمة التأمين الصناعى بتأمين للناس على الحياة أو لمدة سنين ، وليس من الثلاث هيئات من تشمل جمهورا هكذا عظيما من الشعب . إلا أنه لا شك ، كما سيتبين

بعد ، فى أن بعض شركات التأمين الصناعى الموجودة الآن فعلا غير مرغوب فيها من الناحية الاجتماعيـة لأن وجودها إنما يقوم على حساب سد ضرورات أكثر أهمية . وإنما نجاح الثلاث هيئات يجعـل من الصعب علينا أن نعتقد أن الشعب البريطانى الميال بطبعه للادخار لن يمكن حفزه على الادخار إلا بالتكاليف الادارية التى تكلفه إياها إدارة التأمين الصناعى .

٧٧ — ثالثا : أننا اذا سلمنا جدلا بالحاجة الى تحصيل الاشتراكات أسبوعيا فان المقارنة بين شركة Prudential وبين غيرها من شركات ومكاتب التأمين الصناعى تبين أن من المستطاع تنفيذ العمل بتكاليف أقل مما هى الآن وليس من قائل أن شركة Prudential تخدم عملائها بهمة أقل من أى مكتب آخر فى حين تصرف Prudential أكثر قليلا من ربع رسومها فى هـذا الصدد . وإنما يرتفع معدل تكاليفها الاجمالى الى ما يقرب ثلث الرسوم بعد دفع الأرباح للمساهمين ودفع ضريبة الدخل . فاذا فرضنا استمرار التحصيل الأسبوع على ما هو عليه الآن فهو يمكن أن تخصص مصروفات التأمين الصناعى اذا اتبعت طريقة شركة Prudential أى بواسطة شركة احتكار واحدة .

٧٨ — ففى ضوء هـذه الحقائق يصعب أن تقبل المجهودات الضئيلة التى قامت لخفض تكاليف الادارة أو أن نأمل فى تغيير شامل يأتى به المستقبل وحده .

٧٩ — أما فيما يتعلق بالتأمين الفاصل فحاله كحال تكاليف الادارة ، لقد تم فيه بعض التحسين ولكن التحسين مايزال ينطوى على كثير من المساوئ لم يتناولها بالعلاج . فقد انحصر التحسين فى احلال منح العقود المجانية بدلا من إلغائها نهائيا أو بارجاع المبلغ عند التوقف عن دفع الأقساط ، تلك هى كل أوجه العلاج ومن هنا كان عدد البوالص التى أصـدرت سنويا والتى سقطت قبل ختامها حتى بدء هذه الحرب يقارب عدديا عند انعقاد لجنة Parmoor وأكثر من عددها فى سنة ١٩٢٩ .

ومنذ بدء الحرب يلاحظ هبوط محسوس فى عدد العقود الساقطة ولكن هذا نتيجة لأحوال خاصة ويجب الحكم على الحالة بما كان قبل بدء الحرب ولذا فاننا

تشك كثيرا فى أنه كان ثمة تقدم طوال تلك السنين ، إن التأمين الذى يسقط ثلثا بوالسه قبل ختامها فى كل سنة بينما يلغى نصف هـذين الثلثين إلغاء كاملا ليس هو بالتأمين المرضى . وهو دليل واضح على تطرف فى البيع وأنه نظام مبنى على مبدأ اصدار عقود أكثر من الحاجة ومناقض لمصلحة الجمهور ومصلحة أصحاب البوالس .

٨٠ — وتظهر نفس هـذه المساوئ فى الضرر على ذوى الموارد المحدودة فى صورة أخرى اذا لاحظنا مبلغ ما يستنفده التأمين الصناعى من موارد ذوى الأجور الصغيرة ، فإن الجزء الأهم من دخل مكاتب التأمين الصناعى يحصل من أشخاص لا يفى دخلهم بسد نفقات المعيشة ، ولقد تبين لمستر Retornee عند بحثه فى حالة ٢٦٧ أسرة فقـيرة سنة ١٩٣٦ فى بلدة بورك أنهم يدفعون من دخل قدره فى المتوسط ٣٤/٩ شلن فى الأسبوع ، وهو أقل بكثير من مستوى الكفاف ، ٢/١ شلن بواقع الأسرة الواحدة فى سـبيل التأمين على الوفاة ، وترصد ٣٠ أسرة نحو خمس دخلها لهذا التأمين* ثم أنه تبين للجنة مساعدة البطالة سنة ١٩٣٨ أن رسوم التأمين على الحياة وعلى التشييع والمهر تدفعها نحو ثلاثة أرباع طالبى المساعدة بدفع ثلاثة أرباع هذا العدد شلنا واحدا أو أكثر كل أسبوع ويبلغ ما يدفعونه فى العام ١٧٥٠٠٠٠ جنيها ، فكلما قل الدخل كبرت نسبة المنصرف فى سبيل التأمين على التشييع ، ومعنى هذا فى لغة الاقتصاد أن الجمهور يعتبر تأمين التشييع ضرورة كالخبز والسكن ، وليس كماليا .. ويبين جدول ٦ فقرة ٢٠٩ أن دفعات التأمين الاختيارى وكلها تقريبا أقساط تأمين صناعى هى ٢/٣ شلن فى الأسبوع أى ٧,٥٪ من الدخل الكلى المتحصل ممن دخلهم أقل من ٤٠ شلنا فى الأسبوع بينما يدفع من دخلهم بين ٤ و ٥ جنيهات مبلغ ٢/١٠ شلنا فى الأسبوع أى ٣٪ من الدخل ويوضح الجدول الذى وضعه الدكتور جانكل والدكتور كيرى لبلده Stockton-on Tees† أن أسر دخلها بين ٢٥ شلنا و ٣٠ شلنا فى الأسبوع تدفع فى المتوسط ١/٦,٥ شلن أى أن ٤,٩٪ من صافى الدخل يدفع للتأمين بينما تدفع الأسر التى دخلها بين ٧٠ و ٨٠ شلنا فى المتوسط ٢/٩ ¼ شلن فى الأسبوع أى ٣,٦٪ ولاشك أن هذه الدفع أكبر بكثير من اللازم لسـد نفقات التشييع ، إن مئات الألوف من الأسر التى لا تكاد تسد

* Poverty and Progress (1941), P. 213.

† Poverty and Public Health 1936, pp. 222–4.

رمقها تدفع نسبة كبيرة جدا من دخلها للتأمين الصناعى. ويذهب نحو ٣٠ أو ٤٠ ٪ مما تدفع تلك الأسر فى سبيل مصروفات الادارة والأرباح .

٨١ — ويتبين من نسبة بوالس التأمين الملغاة ونتائج البحوث الاجتماعية فى هذا الشأن أن التأمين الصناعى قد بلغ حدا متطرفا وترجع هذه الزيادة إلى أن هذا التأمين هو عملية تجارية تحفزها من الداخل رغبة الموظفين والمساهمين فى زيادة الأرباح . إن سقوط بعض العقود أمر لا مفر منه فى التأمين على الحياة خصوصا إذا كان دخل أصحابها محدودا وغير منتظم، وذلك دافع جديد يجعلنا نتمسك بخفض قيمته حتى يصير فى طوق المشترين وأن تزيل المغالاة فى التأمين الناتج عن رغبة البائعين الطبيعية فى زيادة الأرباح .

٨٢ — إن النقد الذى وجه إلى التأمين الصناعى فى الماضى لم يلق ما هو أهل به من عناية ولا يمكن أن يلقى تلك العناية ما دام النظام قائما كما هو الآن — عمل تنافسى — إن خير طريقة لإصلاحه هى تنفيذ ما أرادته به لجنة كوهين فبينما رفضت تعميم التأمين الصناعى "بحالته الراهنة" باعتبارة حلا غير عملى أضافت " يعتقد البعض أن اتساع نطاق مشروع التأمين الحكومى حتى يشمل كل مهام التأمين الصناعى أمر لا بد من درسه " وانتهت اللجنة فى ختام تقريرها " إننا مقتنعون أن حدوث التغيير الواجب لحماية الجمهور المؤمن لن يتحقق إلا إذا اتخذت علاجات فعالة فالصعوبات التى تعترض تحويل كل هذه الأعمال إلى هيئة واحدة كما أشرنا سابقا ، يجب أن تجابه فى النهاية " .

٧ — اقتراح بتأليف مجلس للتأمين الصناعى

٨٣ — لقد حققت اللجنة الحالية ما اقترحته لجنة كوهين وأدى ذلك إلى تقديم الاقتراح الوارد فى (تغيير رقم ١٨) بالجزء الباقى من التقرير الذى مؤداه أنه لما كان الغرض الأول من التأمين الصناعى هو تغطية مصروفات التشييع المباشرة وجب أن يدمج ذلك فى مشروع التأمين الإجبارى الموحد . ذلك هو العلاج الفعال الذى لم تتمكن اللجنة المختارة سنة ١٨٨٩ من الوصول اليه وإن كانت قد حدث فى ذلك السبيل لإصلاح نظام التأمين على التشييع كما بدت لهم حالة وفى طريق التوصل إلى اقتراحنا هذا قلبنا مشكلة التأمين الصناعى على وجوهها فى ضوء ما تقدم من

ابحاث منذ انعقاد لجنة كوهين فاستقر الرأى على أن الحل الوحيد لمشكلة التأمين الصناعى مع الاحتفاظ بعناصره الصالحة و إصلاح ما فيه من عيوب ، هو اتباع ما أشارت به لجنة كوهين من تغيير نظام التأمين الصناعى من عمل تنافسى بين البائعين إلى نظام احتكار لمصلحة المستهلك فقط .

٨٤ — ولسنا هنا فى معرض تفضيل الاحتكار الشعبى على التنافس الودى ، فالمجال لايزال مفتوحا لكليهما وان كان الخير فى أن يطبق كل فيما وضع له بتوقف الاختيار بينهما على طبيعة العمل ، فاقتراح جعل التأمين على الحياة بين الطبقات المحدودة الدخل مصلحة شعبية بدلا من عمل تنافسى خاص هو اقتراح مؤسس على طبيعة التأمين الصناعى كعمل يؤدى فيه التنافس إلى تطرف فى البيع وتتعارض فيه مصلحة البائع ومصلحة المستهلك . فالتأمين على الحياة ليس سلعة لأن المشترى هنا لا يملك حق الاختيار إلا مرة واحدة فى حياته وتلك عند ما يشترى العقد ولا يستطيع الشعب أن يشترى تأمينا أقل أو تأمينا آخر بين يوم وليلة أو أن يغير شركة تأمين بغير خسارة فالتأمين الصناعى إذن — وهو تأمين على الحياة للطبقات المحدودة الدخل يختلف اختلافا عظيما عن سائر السلع فمن الخطأ اعتباره سلعة تجارية ويختلف التأمين الصناعى عن التأمين على الحياة لأن موارد من يؤمنون فى الأخير أكثر اتساعا ولهم فرص أكثر لطلب المشورة ممن يخلصون لهم النصح . أما عملاء التأمين الصناعى فليس لهم من ينصحهم فينبغى إذن أن يرشدوا إلى خير طرق التأمين وأن يكون ناصحهم لا مصلحة له فى الأمر و إنما ينصحهم لوجه الله وخيرهم المحض .

٨٥ — والنتيجة المنطقية والمقدمات العامة أن فكرة الاحتكار الشعبى الذى نوهت به لجنة كوهين فى تقريرها هى فكرة صائبة وقد ازداد الأمر ثبوتا عند ما اقترحت اللجنة الحالية اقتراحات عدة لمعالجة المسألة من نواح أخرى كتغيير النظام القائم للجمعيات المعتمدة Approved Societes (تقرير — فقرة ٤٨ — ٧٦) ورصيد مبالغ للتشييع لكل وفاة فى نظام التأمين الجبرى (تقرير — فقرة ١٥٧ — ١٦٠) فكلا العلاجين جوهريين فى مشروع الضمان الاجتماعى وقد يؤدى ادخال هذه التعديلات من الناحية النظرية إلى ترك مكاتب التأمين الصناعى كما هى لتؤدى خدماتها فى ميدان التأمين الاختيارى لأصحاب الدخل المحدود ، بما فيه التأمين

على الحياة أو على حياة الزوج لمدى الحياة أو على بوالص المهر أو الصداق والتأمين لتغطيـة المصروفات الشخصية المتعلقـة بتشييع شخص آخر إذا كانت فى حدود المعقول وكذلك التأمين ضد الأخطار العـامة كالحريق والسرقات وتعليم الأبناء أما ثانى هذه الأغراض وهو التأمين على مصروفات التشييع غير المباشرة ، فلمكاتب Industrial Life أن تستعيض عن بنـد ٣ قانون سنة ١٩٢٣ بإصدار عقود تأمين على حياة الغير ممن ورد ذكرهم من الأقرباء الذين يصح التأمين عليهم بحد أعلى أقصاه ١٠ أو ١٥ جنيـه مثلا تنتهى بوفاة حامل البوليسة أو أن تكون قابلة للتحويل بالشروط التى وضعتها لجنة كوهين (انظر فقرة ٦٢ أعلاه) .

٨٦ — إن حل مشكلة التأمين الصناعى على هـذا الوجه ممكن ، ولقد اعتبر ذلك حلا غير مرض لعدة أسباب : أولا ، لأن هذا الحل يفصم الرابطة بين التأمين الصناعى والتأمين الصحى ولا مفر من فصم هذه الرابطة طالما استمر التأمين الصناعى عمل تنافسى غرضه الربح ، لكنه إذا أصبح مصلحة عامة أمكن اعتباره جزءا من مشروع الضمان الاجتماعى وكل ما هو صالح ودائم فى نظام الخدمة التى تقدمها مكاتب التحصيل من ناحية التأمين الصحى يصح أن تستمر .

ثانيا — ليس من العـدالة أن يتخذ ذلك الإجراء بغير تعويض لمكاتب التأمين على الحياة ولموظفيها لتدخل الدولة فى أعمالهم . ولكن نظرا لجزئية هـذا التدخل فان مشكلة تقدير التعويض تبدو عسيرة للغاية . ثالثا — قد يلمس الإجراء عيوب التأمين الصناعى من حيث التطرف فى البيع وتضخم التكاليف — بقليل من الإصلاح ولكنه لن يعالجها جميعا . إن وسيلة الاقتصاد فى تكاليف التحصيل هى الاحتكار لا التنافس . ولكن لن يسمح بالاحتكار بلا مراقبـة . فالطريق إلى استبدال نظام التحصيل المرتفع التكاليف بالتدريج وبوسائل أكثر توفيرا وادخارا ستظل مقلقـة ما دامت معايش أناس كثيرين متوقفة على التحصيل . رابعا — إن التأمين الاختيارى الذى يمكن الشخص من ضمان أقل مبلغ ممكن لاحتياجاته الخاصة هو جزء لا يتجزأ من مشروع الضمان الاجتماعى . إن ما يؤديه التأمين الصناعى ، ولو أنه محمل بالعيوب ويحمل أصحاب الدخل المحدود ما لا طاقة لهم بحمله ، قد أدى إلى وجود جيش من المحصلين أصبح الألوف منهم أصدقاء لعملائهم . فيمكن بل يجب أن يستفاد منهم لخدمة غرض أسمى وهو التشجيع على الادخار المثمر والعمل على تحقيق الضمان للجميع .

٨٧ — أما فى حالة التأمين على المرض فينبغى أن يفاد من Friendly Societies لتتولى توزيع الدفع التى يصرفها التأمين الاجبارى لأعضائها ، لأنه بتوليها ذلك العمل ستسنح لها الفرصة فى تشجيع التأمين الاختيارى ونشره فى دائرة أوسع من الحد الأدنى الحالى . ويمكن أن يفاد من Friendly Societies وهى على حالها الحاضر باعتبارها جمعيات تعاونية لاتقوم إلا بخدمة أعضائها . أما فيما يتعلق بميدان التأمين الصناعى ففيه متسع يسمح بادماج التأمين الاختيارى خصوصا فيما يختص بالتأمين على المهر أو الصداق . هذا الى جانب مسائل التأمين الفرعى كالتأمين ضد البطالة وضد عدم استقرار دخل العمال الأحرار الذين يعملون لحسابهم الخاص ولا يمكن الافادة من مكاتب Industrial Life بحالتها الراهنة فى مثل هذه الأعمال طالما هى إدارة تعمل لمصلحة مساهمين أو لمصلحة وكلاء لهم نصيب فى رأس المال . إلا أن موظفى هذه المكاتب وهم أصحاب كفاية ودراية ونشاط فيجب أن يفاد منهم لأننا فى حاجة الى خبرتهم .

٨٨ — تؤدى كل هذه الاعتبارات الى اقتراح تأليف لجنة تأمين صناعى لها حق الاحتكار واستخدام المحصلين . فتضع اللجنة يدها على جميع بوالس التأمين الصناعى وتعترف بهما . وعليها أن تستبقى الموظفين أو تفصلهم بعد تعويضهم . وعليها أن تمنح المساهمين تعويضا وعليها أن تستولى على جميع مكاتب أو بعضها كما تقتضيه الأحوال وتمنح لها السلطة فى المستقبل لتؤمن على الحياة سواء بتحصيل أو بدون تحصيل الأقساط فى حدود المبلغ المؤمن به بشرط أن يكون عملاؤها من ذوى الدخل المحدود ، كان يكون مثلا نحو ٣٠٠ جنيه كما هو الحال فى الجمعيات التحصيلية . وعلى اللجنة أن تعمل على احلال نظام الأقساط محل نظام التحصيل . حتى تنمو فى الشعب الرغبة فى الادخار والتأمين وعليها أن تجد الوسيلة التى يكون معها التأمين فى حما من السقوط . تعمل اللجنة تحت إشراف وزارة الضمان الاجتماعى على أن يكون لها اختصاصات واسعة وحرية مكفولة . وعليها أن تظل تجارب ونشاط أولئك أسسوا مكاتب Industrial Life ويجب ألا تصبح هذه اللجنة مصلحة حكومية و إنما تظل ادارة تخدم الشعب بوسائل الادارات المالية .

٨٩ — إننا نتقدم بهذا الاقتراح لا باعتباره جزءا لاغنى عنه فى مشروع الضمان الاجتماعى و إنما كاقتراح عابر ، فليس هو الحل الوحيد لمشكلة التأمين الصناعى

وليس هو بالخلو من الصعوبات وإنما نتقدم به باعتباره أحسن حل من وجه نظر الشعب ومن وجه نظر أصحاب الأعمال باعتباره الحل الذى يؤدى بنا الى أحسن النتائج ولن يؤدى بنا الى عقبات فى المستقبل ، فانه من اليسير لنا أن تتولى ادارة التأمين الصناعى وادارة أعمال المكاتب الأخرى التى لا تتعارض أعمالها مع أعماله من أن تفصم عرى هذه المكاتب عن التأمين الصحى والتأمين على مصروفات التشييع .

٩٠ — يحتاج تنفيذ هذا الاقتراح إلى مجهود عظيم حتى اذا وكل الى هيئة لها من السلطة والتجربة ما يؤهلانها للقيام باعبائه ومن الضرورى أن توضع قواعد لتعويض المساهمين وتعويض الموظفين عن وظائفهم وعن عمولتهم وتخفيض عدد المحصلين بلا ارهاق . ومن الضرورى كذلك أن توضع قواعد لمعاملة حملة البوالص وحل مسألة العمولة . ومن الواجب أيضا أن يمهد للاستيلاء ليس فقط على هذه المكاتب وتحويلها الى ادارات أهلية ولكن لتحويل الجمعيات المحلية أيضا . وهكذا فالصعوبات العملية عديدة وعويصه ولكنها صعوبات يمكن التغلب عليها . فلقد أدمجت شركات فى الماضى أما اليوم فان ٨٨٪ من التأمين الصناعى مركز فى ٨ مكاتب بدلا من ١٦٨ مكتبا أى ٩٨٪ مركز فى ١٥٪ لقد حان وقت حل هذا الموضوع . لتحويل أعمال التأمين الصناعى بما انطوى عليه من خير وشر الى مؤسسة من أعظم المؤسسات الاجتماعية المستقبلة .